جامعة - المدية -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبة:

- فاطمة الزهراء مغدور

إشراف الدكتور:

حكيم شبوطي

لجنة المناقشة:

عماد غزازي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
حكيم شبوطي	أستاذ محاضر أ	مشرف ومقرر
نسيمة شراطي	أستاذة مساعدة أ	ممتحنة

السنة الجامعية: 2017/2016

الشكر

الحمد لله نحمده وهو المستحق للحمد والثناء، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فنسأله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هديه إلى يوم الدين أما بعد:

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان للدكتور "حكيم شبوطي" الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنها خير جزاء، كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة فريدة بن عياد التي تفضلت بالإشراف على المذكرة كمشرف مساعد، فضلا عن جهودها وملاحظاتها القيمة والتي كان لها بالغ الأثر في مسار هذه المذكرة، فأسأل الله العلي القدير أن يجازيها خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، التي تشرفت بقبولهم مناقشة وإثراء هذه المذكرة فلهم جزيل الشكر.

كما لا يفوتني في هذا المقام تقديم جزيل الشكر إلى موظفي مؤسسة سونلغاز على حسن الاستقبال، إذ لاقت الدراسة اهتمام بالغ من قبلهم، فأسأل الله لنا ولهم أن يجعل هذا الجهد في ميزان الحسنات، وأن ينفعنا بما علمنا ويزيدنا علما.

الإهـــداء

إلى والدي الغالي الذي كان نعم السند

إلى والدتي الحنونة التي لم تبخل علي بدعواتها

إلى أخوي عبد الصمد ومحمد

إلى أخواتي وفاء، هدى ومروة

إلى رفيق الدرب زوجي حسان

إلى أختي فريدة بن عياد وإسماعيل مولوج حفظهما الله.

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد فلهم مني فائق الاحترام والتقدير

فاطمة الزهراء مغدور

ملخص:

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية التي حدثت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين حوكمة الشركات والفساد الإداري والمالي، وهذا لإحكام الرقابة على إدارة الشركة ومنعها من إساءة استعمال سلطتها وتوفير الشفافية وذلك باستخدام مبادئ حوكمة الشركات.

وتأتي الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين مبادئ الحوكمة ومدى انتشار الفساد الإداري والمالي داخل الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي في مديرية الغاز والكهرباء بالمدية رغم توفر مبادئ الحوكمة بالمؤسسة، وباختصار يمكننا القول أن وجود مبادئ سليمة لحوكمة الشركات لا يضمن بيئة خالية من الفساد، وبذلك فالسلوك الأخلاقي البعيد عن المبادئ والقيم هو أصل المشكلة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد الإداري، الفساد المالي.

Summary:

Enjoy corporate governance with great interest by international institutions and organizations, and in particular after the financial crisis in many international companies and institutions, and that that was an urgent need to research links the relationship between corporate governance and corruption, and the provisions of the administrative and financial oversight of the company's management and prevention of misuse of its authority and to provide transparency by using the principles of corporate governance.

The applied study comes to test the relationship between the principles of corporate governance, and the extent of administrative and financial corruption within the company, the study found no statistically significant differences between the application of governance and the reduction of administrative and financial corruption in the institution of sonelgas electric despite the availability of enterprise governance principles, in short, we can say that the presence of sound principles of corporate governance does not guarantee an environment free of corruption, and thus far the veneer of moral principles and values is the origin of the problem.

Keywords: governance, administrative corruption, financial corruption.

فهرس المحتويات

شكر	
الإهداء	
ملخص بالعربية	
ملخص بالإنجليزية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة.....	**ب – د**
الفصل الأول: نظرة عامة حول حوكمة الشركات	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية الحوكمة.....	03
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ومفهومها.....	08-03
المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها.....	11-08
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.....	14-11
المبحث الثاني: أساليب حوكمة الشركات.....	15
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.....	20-15
المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات.....	22-20
المطلب الثالث: نظام حوكمة الشركات ومحدداته.....	25-23
المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات.....	26
المطلب الأول: خطوات ومراحل تطبيق وممارسة حوكمة الشركات.....	27-26
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات.....	29-27
المطلب الثالث: واقع الحوكمة في الجزائر.....	32-30
خلاصة.....	33
الفصل الثاني: الإطار العام حول الفساد الإداري والمالي	
تمهيد.....	35

المبحث الأول: ماهية الفساد.....	36
المطلب الأول: الجذور التاريخية للفساد.....	37-36
المطلب الثاني: مفهوم الفساد.....	40-37
المطلب الثالث: آليات الفساد وتكلفته.....	42-41
المبحث الثاني: لمحة حول الفساد الإداري والمالي.....	43
المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري والمالي.....	46-43
المطلب الثاني: خصائص الفساد الإداري والمالي والأسباب الدافعة له.....	49-47
المطلب الثالث: أنواع وأشكال الفساد الإداري والمالي	54-49
المبحث الثالث: آثار الفساد وواقعه في الجزائر.....	55
المطلب الأول: آثار الفساد الإداري والمالي والآليات المقترحة للحد منه.....	56-55
المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالميا ومؤشرات قياسه.....	59-57
المطلب الثالث: واقع الفساد في الجزائر وآفاق الحوكمة للحد من الظاهرة.....	63-60
خلاصة.....	64
الفصل الثالث: العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي (دراسة ميدانية)	
تمهيد.....	66
المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.....	67
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....	70-67
المطلب الثاني: تفريغ بيانات الاستبيان.....	76-70
المطلب الثالث: عرض استجابات الأفراد المبحوثين حول متغيرات الدراسة في مؤسسة سونلغاز...	82-76
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة.....	83
المطلب الأول: اختبار الفروق المعنوية.....	86-83
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية والعلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية.....	91-87
المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومحوري الدراسة.....	92
المطلب الأول: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى توافر مبادئ الحوكمة.....	94-92
المطلب الثاني: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى انتشار الفساد الإداري والمالي.....	96-94
المطلب الثالث: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي.	98-96

خلاصة.....	99
الخاتمة العامة.....	104 -101
قائمة المصادر والمراجع.....	112 -106
الملاحق.....	129 -114

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	19-16
(2–1)	مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات	20
(1–2)	المؤشرات المستعملة لقياس الفساد	59
(2–2)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2013-2016)	61
(1–3)	مقياس ليكارت الخماسي	69
(2–3)	اختبار معامل ألفا كرونباخ	69
(3–3)	صدق محاور الاستبيان	70
(4–3)	توزيع العينة حسب الجنس	72
(5–3)	توزيع العينة من حيث السن	73
(6–3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	74
(7–3)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	75
(8–3)	إطار فعال لحوكمة الشركات	76
(9–3)	حقوق المساهمين	77
(10–3)	المعاملة المتساوية للمساهمين	78
(11–3)	دور أصحاب المصلحة	79
(12–3)	الإفصاح والشفافية	80-79
(13–3)	مسؤوليات مجلس الإدارة	81-80
(14–3)	مدى انتشار الفساد الإداري والمالي	82-81
(15–3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الحوكمة	85-84
(16–3)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الفساد انتشار الفساد الإداري والمالي	86
(17–3)	معامل الارتباط Pearson بين توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي	88

(**3–18**)	معامل الارتباط Pearson بين توافر مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية	90
(**3–19**)	مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات	91
(**3–21**)	نتائج تحليل التباين الأحادي	93-92
(**3–22**)	اختبار LSD	94
(**3–23**)	نتائج تحليل التباين الأحادي	95
(**3–24**)	اختبار LSD	96
(**3–25**)	نتائج تحليل التباين الأحادي	98-97

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	جوانب الخلل لدى الشركات	5
(2-1)	مفهوم حوكمة الشركات	6
(3-1)	خصائص حوكمة الشركات	11
(1-3)	توزيع العينة حسب الجنس	73
(2-3)	توزيع العينة حسب السن مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية	74
(3-3)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	75
(4-3)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	76
(5-3)	شكل يبين أن البيانات الإحصائية تأخذ الشكل الطبيعي	83
(6-3)	خطية العلاقة بين توافر مبادئ الحوكمة وبين انتشار الفساد الإداري والمالي	88

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(**01**)	الاستبيان	114- 116
(**02**)	معامل ألفا كرونباخ	117
(**03**)	جداول تبين إجابات الأفراد حسب سلم ليكارت الخماسي.	117- 126
(**04**)	اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة باستعمال **Kolmogorov-Smirnov**[a]	126
(**05**)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الاستبيان.	126- 127
(06)	معامل الارتباط **Pearson** بين توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي	127
(**07**)	العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي باستعمال **ANOVA**	128
(**08**)	المعاملات المتعلقة بنموذج الانحدار	128
(**09**)	معامل التحديد للعلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية	128
(**10**)	العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية	129

مقـدمة عامة:

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نما وبشكل كبير الترابط الإقتصادي بين الدول، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الإقتصادية، وأصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار وأضيف إليهما مؤخرا ما يسمى بالفساد.

فالفساد بشكل عام هو ظاهرة قديمة في فحواها، صاحب الإنسان عبر تاريخه الطويل بصوره وأشكاله المتنوعة، مسببا أضرارا بالغة للغالبية العظمى من المجتمعات، وتعد البلدان العربية خاصة الجزائر من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة للنزاهة، فبات الفساد فيها اليوم وباءا منتشرا ينخر في جوانب المجتمع كافة، حتى أصبح الفساد في عصرنا هذا ظاهرة عالمية تثير القلق والمخاوف لدى الحكومات والشعوب في مختلف أنحاء العالم، ولذلك تحول الفساد من هاجس وطني أو إقليمي إلى قضية سياسية عالمية أدرك فيها العالم خطورتها، ومن أخطر أنواع الفساد ما يعرف بالفساد الإداري والمالي.

يعتبر الفساد الإداري والمالي من أبرز المواضيع التي استحوذت على النقاش العمومي، وأحد أهم الإشكاليات التي طرحت على الساحة السياسية، وهو بذلك ظاهرة طبيعية في المجتمعات عموما، فهي ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وتعد المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم، لذلك فالفساد الإداري والمالي ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص لفك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها، لذلك سارعت الجهات المهتمة بالتنمية إلى دق ناقوس الخطر واقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها من بينها حوكـــمة الشركات.

من خلال ما أشير إليه أعلاه تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن لحوكمة الشركات أن تساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية؟

الأسئلة الفرعية:

ومن منطلق السؤال الرئيسي جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تكمن أهمية تبني نظام حوكمة الشركات؟

2- ما هي استراتيجيات الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد؟

3- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية؟

4- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية؟

فرضيات الدراسة:

- يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات بصفة عامة أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي؛
- التعامل مع الفساد في الجزائر يقتضي إرادة وتخطيط استراتيجي وقيم وشفافية في التسيير من أجل القضاء عليه أو التقليل منه؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.، وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين:

*تطبق مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

*يوجد فساد إداري ومالي بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال وبالتالي فإن أهمية الموضوع تتجلى في:

- ✓ محاولة إجلاء الغموض عن مفهوم الحوكمة؛
- ✓ الوقوف على واقع تطبيق الحوكمة على مستوى مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية؛
- ✓ إبراز العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي.

أهداف الدراسة:

- ➢ إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة؛
- ➢ التعرف على المبادئ التي جاءت بها حوكمة الشركات؛
- ➢ تفكيك وتحليل ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الجزائر قصد الكشف على مدى الخطورة التي وصلت إليها الظاهرة في بلادنا؛
- ➢ تحاول الدراسة تقديم إجابة لأسئلة هامة:
  - ما سبب تزايد وتوسع هذا النوع من الفساد؟
  - هل يمكن لمبادئ الحوكمة القضاء على هذه الظاهرة؟

حدود الدراسة:

بهدف معالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، قمنا بوضع محددات الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

* **الحدود المكانية:** أجريت دراستنا على مستوى مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية لولاية المدية.

* **الحدود الزمنيـــة:** أجريت الدراسة من خلال المدة الممتدة من سنة 2016 إلى 2017 ميلادية.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج المتبع في البحث أساس لكل دراسة، والباحث هو الذي يعي ويعرف كيف يختار المنهج المناسب لموضوعه لذلك إرتأينا في دراستنا اتباع المناهج التالية:

***المنهج التاريخي:** وهو يعد المنهج المناسب لدراستنا من خلال التطرق للجذور التاريخية للفساد ونشأة الحوكمة ومراحل تطورها.

* **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتمد على هذا المنهج لدراسة ظاهرة اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية (الحوكمة، الفساد الإداري والمالي)، وفهم واقعه وحقيقته.

* **منهج دراسة الحالة:** تم استخدام هذا المنهج لجعل الدراسة أكثر واقعية من خلال جمع البيانات العلمية عن طريق الإستبيان المتعلق مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

* **المنهج الإستقرائي:** وتم استخدامه من خلال استقراء النتائج المتوصل إليها عن طريق spss.

متغيرات الدراسة:

يقوم البحث على أساس دراسة العلاقة بين متغريين أساسيين هما المتغير المستقل متمثلا في الحوكمة، والمتغير التابع والذي هو الفساد الإداري والمالي والشكل الموالي يبين نموذج الدراسة المعتمد:



مصادر وأساليب جمع البيانات:

بهدف الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة سواء كانت أولية أم ثانوية ثم الاعتماد على المصادر والأساليب التالية:

* **المسح المكتبي:** لاغناء الجانب النظري تم الإطلاع على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الكتب، والدراسات المنشورة في المجلات والرسائل والأطروحات الجامعية.

* **شبكة الانترنيت:** استعملت للاستفادة من أحدث الدراسات، المداخلات، المقالات والمعلومات المنشورة في المواقع المتعلقة بموضوع الدراسة.

***الإستبيان:** وذلك من خلال جمع المعلومات واسقاطها على الجانب التطبيقي عن طريق الإستبيان.

الدراسات السابقة:

1- دراسة[1]: مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر "1999-2012"

تقوم هذه الدراسة على كل من المأسسة والفساد وكشفت عن أهم العراقيل التي تواجه عمل المؤسسات مكافحة الفساد في الجزائر ومدى فاعليتها، وكذلك البحث عن إمكانية الإستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة لمكافحة الفساد، ومحاولة استخلاص استراتيجية شاملة يشارك فيها كل من الحكومة والمجتمع المدني بجميع أطيافه من أجل مكافحة الفساد.

حيث تحدثت الدراسة على الفساد بصفة عامة دون تحديد نوع معين كالفساد الإداري والمالي.

2- دراسة[2]: حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تقوم هذه الدراسة على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية للإفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد في القضاء على التعارض وتحقيق الإنسجام والتوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين آليات الحوكمة المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبي.

وعليه سنركز في دراستنا على العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي.

3- دراسة[3]: الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف

يتمثل الهدف الأساسي للبحث لدراسة أثر تطبيق الحوكمة المؤسساتية في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي الخاص في سوريا وتوصل الباحث إلى أن معظم المصارف الخاصة تتبنى تطبيق

---

[1] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جوان2015.

[2] العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

[3] تيسير زاهر، عدوان علي، الحوكمة المؤسساتية ودورها في للحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد4، 2014.

الحوكمة، كما توصل إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له علاقة معنوية وجيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف.

ركز الباحث في هذه الدراسة على المصارف، أما دراستنا سيكون تطبيقها على إحدى المؤسسات الإقتصادية ألا وهي مؤسسة سونلغاز.

أسباب إختيار الموضوع:

إن خوضنا في هذا الموضوع نابع عن أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

- **أسباب ذاتية:**

- إقتناع الباحثة بضرورة الوقوف ضد الفساد خاصة الفساد الإداري والمالي، والبحث في الموضوع ومحاولة تسليط الضوء على واقعه في مؤسسة سونلغاز مع إقتراح حلول وتوصيات من أجل الحد من الظاهرة؛
- الإهتمام الشخصي بموضوع خوكمة الشركات باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة في عالم الإقتصاد، ومحاولة التعرف ما مدى مساهمته في الحد من الفساد الإداري والمالي.

- **أسباب موضوعية:**

- تزايد الاهتمام بموضوع عالميا كونه أصبح يخترق حدود الدولة ويؤثر على العلاقات الدولية؛
- تداول موضوع الفساد الإداري والمالي في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة من قبل العديد من القوى المدنية والسياسية خاصة عند إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

صعوبات الدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- **الجانب النظري:**

- ندرة المراجع التي تتناول علاقة الحوكمة بالفساد الإداري والمالي.

- **الجانب التطبيقي:**

- إفتقار مؤسسة سونلغاز لثقافة مفهوم الحوكمة، مما دفعنا إلى بذل جهد لشرح المفهوم؛

- صعوبة التحكم في spss وهذا راجع لعدم دراسته بالمستوى الكامل، مما دفعنا إلى الإستعانة بالمراجع بالإضافة إلى مساعدة الأستاذة الفاضلة فريدة بن عياد.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، لذاك تم تقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول يتناول نظرة عامة حول حوكمة الشركات، وذلك ضمن ثلاثة مباحث: حيث المبحث الأول يتحدث عن ماهية الحوكمة، أما المبحث الثاني فهو يهتم بأساسيات حوكمة الشركة أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى تطبيق حوكمة الشركات.

وفي الفصل الثاني فتم استعراض الإطار العام حول الفساد الإداري والمالي وفيه تم التطرق كذلك إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية الفساد أما المبحث الثاني فيقدم لمحة حول الفساد الإداري والمالي أما المبحث الثالث فتم عرض آثار الفساد الإداري والمالي وواقعه في الجزائر.

أما الفصل الثالث فكان حول العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي (دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز)، تناول هذا الفصل بدوره ثلاثة مباحث، الأول حول منهجية الدراسة التطبيقية أما الثاني فكان حول تحليل نتائج الإستبيان وفي المبحث الثالث فاهتم بالعلاقة بين المتغيرات الشخصية ومحوري الدراسة.

تمهيد:

تعتبر الحوكمة ذات أهمية بالغة وهذا لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره، وقد برزت أهميته في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم الحوكمة بالتحليل والدراسة.

وفي هذا الصدد كانت على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواءا متداولة أو غير متداولة بأسواق المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات، وهذا من خلال أهمية انتهاج مبادئ حوكمة الشركات، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية الحوكمة؛

المبحث الثاني : أساسيات حوكمة الشركات؛

المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

يحظى موضوع حوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال الدولية، نتيجة للعديد من حالات الفشل التي تعرضت لها المؤسسات الاقتصادية والتي أثرت على جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة إضافة إلى الاضطراب الاقتصادي الذي شهد العالم نتائجه من خلال الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ومفهومها

لقد تطور مفهوم حوكمة الشركات بشكل لافت لاسيما في العقديين الأخيرين، وسيطر على مختلف الأدبيات المعاصرة ولعل حصول هذا الموضوع بالذات في سنة 2009 على جائزة نوبل للاقتصاد لخير دليل على أهميته ودوره البارز والحاجة الملحة إليه [1].

أولا– نشأة حوكمة الشركات:

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، روسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة [2].

أما عن جذور فكرة حوكمة الشركات فتشير إلى أنها تعود إلى Berle & Means اللذين يعدان أولا من تناولا موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في سنة 1932 [3].

ويمكن تلخيص مراحل تطور و وضوح حوكمة الشركات فيما يلي[4]:

1– مرحلة ما بعد 1932: في هذه المرحلة بدأ الإعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

2– مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976–1990): تم في هذه المرحلة ما يلي:

* ضبط العلاقة بين الملاك والإدارة؛

[1] جميل احمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص4.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية 2007، ص17.

[3] عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ملخص البحث الموسوم، ص4.

[4] عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص4 (بتصرف).

* ضرورية تحديد الصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.

3- مرحلة بداية التسعينات من القرن العشرين: اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات على التزامها في تحقيق النمو، الاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية.

4- مرحلة بداية ظهور إصلاح حوكمة الشركات (1996-2000): نتيجة تراكم الدراسات حول أسباب انهيار الشركات دفع منظمة التجارة العالمية للإهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة حوكمة الشركات.

5- مرحلة إصدار منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ العامة حوكمة الشركات.

6- مرحلة إتجاه مؤسسات واتخاذات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

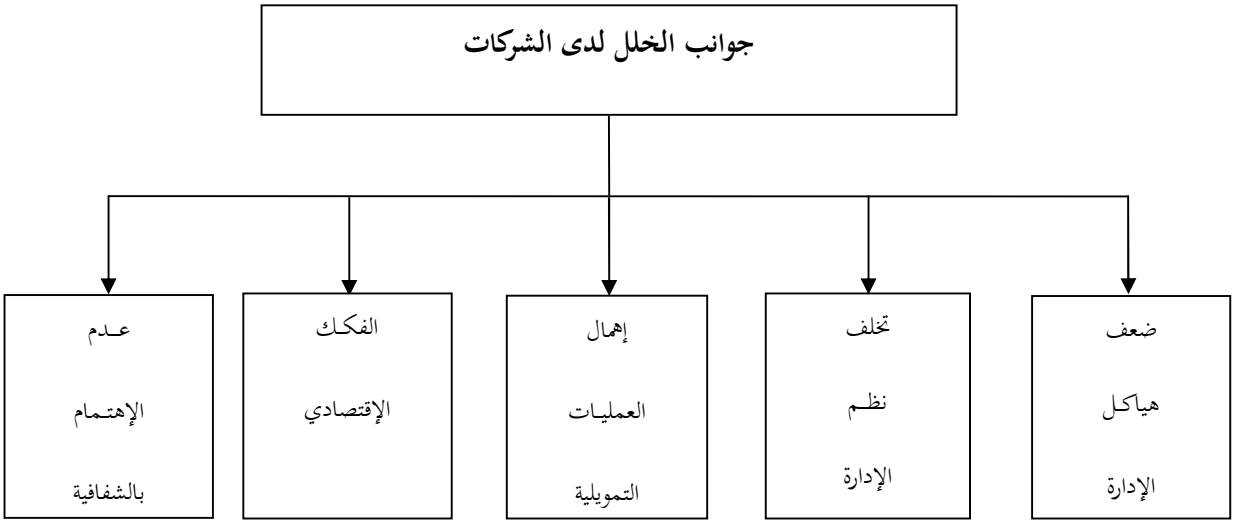
7- مرحلة التأكد على حتمية حوكمة الشركات (2001-2004): تم التركيز في هذه المرحلة على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي و الفضائح في الكثير من الشركات؛

8- مرحلة إتجاه البنك الدولي إلى الاهتمام حوكمة الشركات: ويرجع ذلك إلى تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وانهيار العديد من الشركات العملاقة بحيث قام بإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق حوكمة الشركات وتفعيلها .

وقد ظهرت حوكمة الشركات نظرا لوجود بعض جوانب الخلل لدى الشركات يمكن توضيحها في الشكل التالي[1]:

[1] حساني رقية، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري – جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي 6-7ماي 2012، ص5.

الشكل رقم(1-1):جوانب الخلل لدى الشركات



المصدر:محمد أحمد الحضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر،2005، ص32.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن:

الطلب على حوكمة الشركات يزداد بظهور أحد نقاط الخلل السابقة في تفسير الشركة،كضعف هياكل الإدارة، تخلف نظم الإدارة، إهمال العمليات التمويلية، التفكك الإقتصادي وعدم الإهتمام بالشفافية.

ثانيا- أسباب الحاجة إلى حوكمة الشركات:

رغم ما في حوكمة الشركات من فوائد واضحة للشركات والدول، إلا أن السرعة الشديدة التي تتسم بها العولمة جعلت الحاجة إليها عاجلة وتتمثل فيما يلي[1]:

* الفصل بين الملكية والإدارة؛

* الفصل بين مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛

* مساءلة كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛

* الحاجة إلى معالجة الخلل في الهياكل المالية؛

* التوجه نحو إدارة المخاطر المالية و التشغيلية؛

[1] زياد محمد زريقات، حاكمية الشركات والمسؤولية الإجماعية (تجربة الأسواق الناشئة)، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، يومي17-18 أبريل 2011، ص5.

* الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي العادل؛

* التوجه نحو إرساء قواعد للشفافية المالية؛

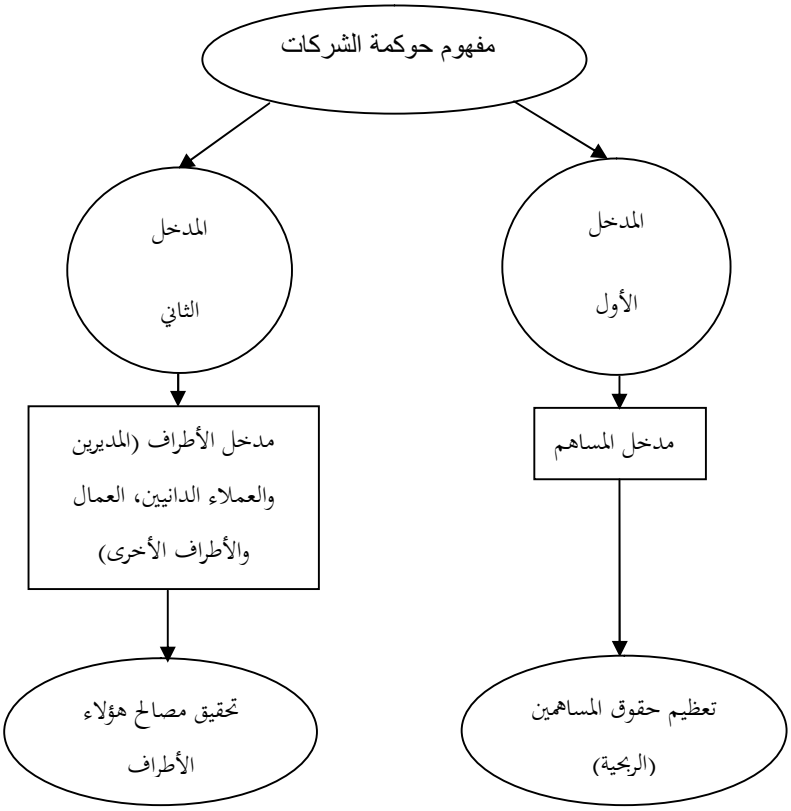
* توسيع دائرة مراقبة الأداء التشغيلي والإستراتيجي؛

* الحد من تعرض الشركات من الحصول على تمويل من قبل جانب أكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب.

ثالثا– مفهوم حوكمة الشركات

لقد أشارت إحدى الدراسات بأن هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة الشركات وهما (مدخل المساهم ومدخل الأطراف)كما موضحة في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(1–2): مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 188.

[1] إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 188(بتصرف).

من خلال الشكل يتبين أنه:

- يعتبر المدخل الثاني أعم وأشمل في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات وهذا لتركيزه على البيئة المحيطة بالشركة والقضايا الإجتماعية واهتمامه بتوصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة[1].

ويعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة أو سلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهدته، وإيصالها إلى أصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار من مهمته سالما، أطلق على هذا الربان Good Gover ner والتي تعني المتحوكم الجيد[2]،كما أنه لا يوجد ترجمه عربية تنطبق تماما على كلمة الحوكمة كما جاء بمعناه باللغة الإنجليزية Governance، مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي وبذات الحروف مع تغيير في طريقة نطقها ولفظها، إلا أنه في عام 2003 أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ (الحوكمة)[3].

وقد تعاظم الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال العهود القليلة الماضية نظرا للإنهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والشركات والتي كان أحد أهم أسبابها غياب الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الإقتصادية في أسواق المال[4].

- **أكثر المصطلحات شيوعا وتداولا من قبل الباحثين والكتاب:** حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية.
- **يتكون من مصطلحين هما:** الحوكمة والمؤسسة.

[1] إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص 188 (بتصرف).

[2] جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص2.

[3] حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شركـــــات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجيستر في المحاسبة /التحليل المالي، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010 ،ص8.

[4] نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2007،ص 295.

- **جوانب مصطلح الحوكمة كمفهوم:** الحكمة- الحكم- الإحتكام- التحاكم.
  - ✓ **الحكمة:** ماتقتضيه من التوجيه والارشاد؛
  - ✓ **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
  - ✓ **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب؛
  - ✓ **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين[1].

رابعا- الأسباب الرئيسية المرتبطة بغموض حداثة مصطلح حوكمة الشركات:

1-عدم تبلور المفهوم إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود رغم رجوع جذوره إلى أوائل القرن التاسع عشر ،عندما تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة؛

2-عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم؛

3-مزاولة المصطلح للتكوين لأن قواعده ومعاييره مازالت في مرحلة المراجعة والتطوير[2].

المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها

في الحقيقة لا يوجد على المستوى العالمي تعريف متفق عليه لحوكمة الشركات سواء بين رجال الاقتصاد أو القانون أو حتى على مستوى المحللين، ويرد البعض هذا الإفتقار إلى تداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية وتأثيره ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما على المجتمع ككل[3].

أولا- تعريف حوكمة الشركات:

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الأستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى، ص24.(بتصرف)

[2] عاشور مرزيق، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص4.

[3] محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق والبحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010، ص954.

فيما يلي مجموعة من التعاريف لبعض الهيئات الدولية والباحثين:

1- تعريف بعض الهيئات الدولية: وفيها سيتم التطرق إلى تعريف كل هيئة للحوكمة.

➢ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية:** يوجد تعريفان للحوكمة وهما:

- **التعريف الأول 1999:** ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها[1].
- **التعريف الثاني 2007 (الأكثر عمقا):** مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة[2].

➢ **تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[3].

2- تعريفات الباحثين:

➢ **تعريف الباحث ناصر عبد الحميد:** يعرف الحوكمة على أنها مجموعة القواعد والإرشادات التي تساعد مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية على تحقيق مصالح كل أطراف التي لها علاقة بالشركة، بتوازن واستثمار موجودات الشركة بشكل رشيد لتحقيق أرباح للمساهمين وحملة الأسهم في إطار من الشفافية والمساءلة[4].

[1] علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص24.

[2] نفس المرجع، ص26.

[3] عبد الرزاق حبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص76.

[4] ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، يميك، القاهرة، 2014، ص47.

- **تعريف Gilles paquet**:هي التنسيق الفعال بين توزيع السلطة, الموارد والمعلومات بين المشاركين في المؤسسة وهي في نفس الوقت أداة للرؤية والتشخيص والمعالجة بحيث تساعد على كشف وتحديد النزاعات وفهمها وبالتالي وضع الإجراءات المناسبة [1].

3- تعريف حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد 2009:

هي عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية للمؤسسة بواسطه التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك، وبصفة عامة فإن فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق الحكم الراشد يشكل مرجع لجميع الأطراف[2].

مما سبق يمكن القول بأن الحوكمة هي ذلك التسيير الذي تحكمه مجموعة من القواعد والقوانين بصدد توطيد العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح فيها، وبالتالي صنع قرارات رشيدة لعمل المؤسسة تسودها الشفافية والمساءلة.

ثانيا- خصائص حوكمة الشركات:

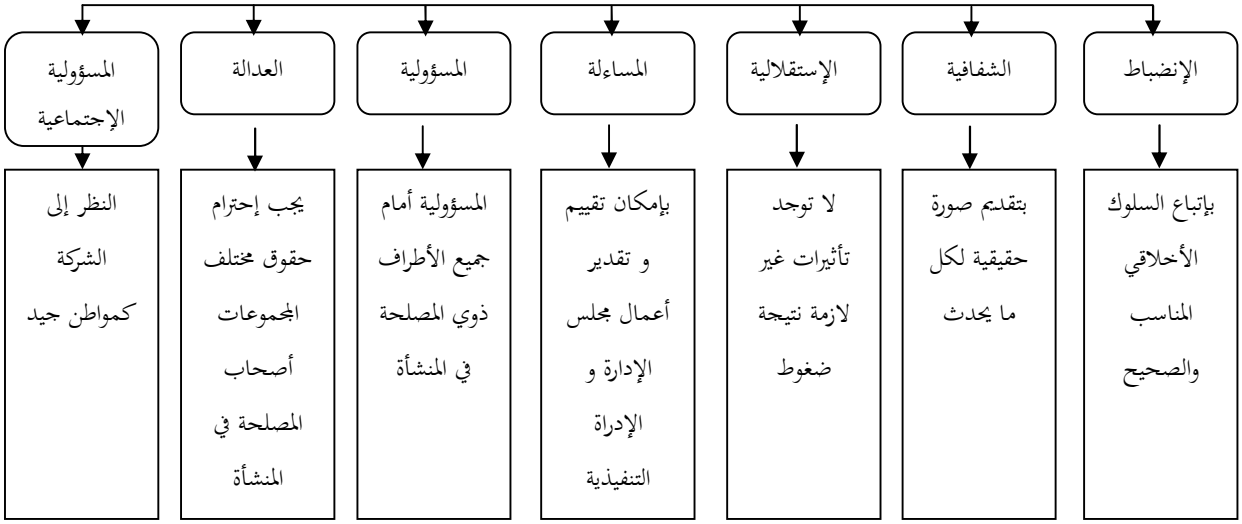
تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية، إن غاب أحدها فقد المفهموم معناه، ونوضح هذه الخصائص في الشكل الموالي[3]:

[1] بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة، المة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد (3)، أفريل 2015، ص13.

[2] صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، واقع حوكمة الشركات في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي2012، ص6.

[3] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب، تطبيقات حوكمية في المصارف)، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ،ص 23.

الشكل رقم(1-3):خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص23.

من خلال الشكل يمكن القول أن خصائص حوكمة الشركات تكمن في انضباط جميع الأطراف في المؤسّسة، ومن ثمّ العمل بشفافيّة واتّخاذ القرارات بشكل مستقلّ، مع ضرورة الخضوع للمساءلة، واحترام حقوق كلّ الأطراف بما يسمح تحقيق أهداف المؤسّسة، الّتي هي جزء من الأهداف الكليّة للحوكمة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

إن لتنفيذ حوكمة الشركات بالشكل الصحيح أهمية بالغة في تسيير شؤون الشركات لأنها تتعلق بتحقيق أهداف الشركات القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل وما يتعلق بالأستراتيجية بعيدة المدى على وجه الخصوص، ولذلك و مع تطور النظام الاقتصادي و الإداري ينظر إلى الشركات على أنها نظام مفتوح و ليس مغلقا[1].

أولا- أهمية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات عنصرا مهما ذو أهمية في زيادة الفعالية الاقتصادية وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأهداف ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين.

[1] أحمد زكرياء صيام، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة علوم إنسانية السنة السابعة، العدد 42، صيف 2009، ص 16.

1- **أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركات:**

ويمكن إبرازها في [1]:

- ✓ وضع أسس للعلاقة بين مديري المنشأة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف، ويسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة؛
- ✓ العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحواجز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛
- ✓ تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية؛
- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين، لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

2- **أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين:** تكمن في العناصر التالية[2]:

- ✓ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- ✓ الإفصاح الكامل عن آداء الشركة و والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدراة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

3- أهمية حوكمة الشركات في خلق القيمة: نذكر أهمها فيما يلي[3]:

- ✓ ضمان إتباع المديرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين فكلما زادت أهمية نصيب المديرين في رأس المال المنشأة كلما أدى ذلك إلى زيادة خلق القيمة (حسب Heland and pule عام 1997)؛

[1] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات و الاقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص 7.

[2] حوكمة الشركات، بورصتي القاهرة والإسكندرية، (بدون إسم الكاتب)، ص 6.

[3] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص 7 (بتصرف).

- ✓ كلما كانت مساهمة المديرين في رأس المال ذات وزن كلما زاد إقبال المديرين على المشروعات الأقل مخاطرة وبالتالي سلوك المديرين سلوك الدائنين.

4- **الأهمية الإقتصادية لحوكمة الشركات:** تكمن فيما يلي[1]:

- ✓ رفع مستوى كفاية الإقتصاد؛
- ✓ إستقرار الأسواق المالية؛
- ✓ جذب الإستثمارات من الخارج والداخل؛
- ✓ زيادة تقليص المخاطر التي تواجه النظام الإقتصادي.

ثانيا– أهداف ومزايا حوكمة الشركات:

بعد الإنهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها معظم دوا العالم، والتي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات لما لها من مزايا وايجابيات[2].

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف والمزايا وأهمها[3]:

- ✓ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا ما يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
- ✓ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين؛
- ✓ تنمية الإستثمارات وتدفقها من خلال تعميق الثقة للمستثمرين في أسواق المال؛

[1] دادن عبد الغني، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي2012، ص 4 (بتصرف).

[2] Moffett, M and others, Governance and performance,Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper N 406,March 2004.

[3] عزيزة بن سمينة،حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مداخلة في الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية"، الواقع العملي وآفاق لتطوير – تجارب الدول"– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، يومي 03-04 / 12 / 2012، ص6.

- ✓ العمل على تنمية المدخرات ورفع معادلات الإستثمار وضمان التمويل للمشروعات وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة؛
- ✓ العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- ✓ فرض الرقابة الجيدة والفاعلة علة أداء الوحدات الإقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الإقتصادية؛
- ✓ العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- ✓ جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج (عن طريق الرقابة والتشريعات والإجراءات المنظمة للسوق)؛
- ✓ محاربة الفساد الداخلي عن طريق البحث في أسبابه والحد منها وعدم السماح باستمراره.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات

من أهم أساسيات حوكمة الشركات نجد مجموعة من المبادئ التي حازت على اهتمام مختلف الهيئات والمنظمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) والتي يتطلب تطبيقها محددات بنوعيها الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق حوكمة الشركات، فقد تعددت المبادئ من جهة أخرى ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن OECD عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م.

أولا– المبادئ الدولية الخاصة بقواعد المنظمة لادارة الشركات: تقسم الى ستة مجموعات رئيسية كما يلي[1]:

1- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات؛
2- حقوق المساهمين؛
3- المعاملة العادلة للمساهمين؛
4- دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة؛
5- الإفصاح والشفافية؛
6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

ويندرج تحت كل مبدأ مجموعة من المبادئ التفصيلية، وفيما يأتي شرح مفصل لكل مبدأ من هذه المبادئ موضحة في الجدول الآتي[2]:

[1] محمد شريف توفيق، قراءات من الأنترنات في حوكمة الشركات (الأهمية والمبادئ والمصطلحات)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2005 ،ص 35. .

[2] علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الأستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص ص35،42.

الجدول رقم(1-1): مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المبدأ	الهدف منه	مضامينه
توافر إطار فعال لحوكمة الشركات	العمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق + التوافق مع دور القانون +تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المضافة المسؤولة عن الاشراف والرقابة + الإلتزام بتطبيق القانون.	1- تطوير هيكل حوكمة الشركات ومراعاة تأثيره على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق؛ 2-توافقها مع قواعد القانون وشفافيته والإلتزام بتطبيقه؛ 3- توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛ 4-الإلتزام بتطبيق القانون بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.
حقوق المساهمين	حماية حقوق المساهمين.	1-حق المساهم الأساسي في : *الحصول على معلومات الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛ *المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛ *المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الادارة؛ * المشاركة في أرباح الشركة. 2- حق المساهم في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة (التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة + عمليات غير عادية قد تؤدي الى بيع الشركة؛ 3- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال حتى تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة بحيث تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع

		نسبة مشاركتهم؛ 4-تتوافر لجميع المساهمين الفرصة لتبادل الاستشارات المتعلقة بحقوق ملكيتهم.
المعاملة المتساوية للمساهمين	المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها + فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.	1- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم؛ 2- على الشركة تجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت؛ 3- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية؛ 4- الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.
دور اصحاب المصلحة (دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة)	تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة + توفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.	1- احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛ 2- اتاحة الفرصة لأصحاب المصالح الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم؛ 3- وجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين مستويات الأداء؛ 4- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت

		المناسب؛ 5- حرية اتصال أصحاب المصالح بمجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة؛ 6- التزويد بهيكل فاعل كفء للحماية من الاعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.
الإفصاح والشفافية	الافصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة (الموقف المالي + الأداء + الملكية + الرقابة).	1- إعداد المعلومات المفصح عنها استنادا الى معايير محاسبية عالية الجودة (المعلومات المالية وغير المالية)؛ 2- إجراء تدقيق سنوي لحسابات الشركة من قبل مدقق مستقل ومؤهل وذالك لضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين والتي تفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها؛ 3- توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول اليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.
مسؤوليات مجلس الادارة	الرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة + مسؤولية مجلس الادارة أمام الشركة والمساهمين.	1- تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين. 2- القيام بانجاز مجموعة من المهام الأساسية (وضع خطط عمل، تحديدي أهداف الأداء، مراقبة تنفيذ الأداء، متابعة قياس كفاءة الشركة، الافصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الادارة، توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب

		اعضاء مجلس الادارة، رقابة سوء استخدام موجودات الشركة وأحكام السيطرة على بعض العمليات المتعلقة بها، التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية للشركة والامتثال للقوانين والتعليمات)؛ 3- ضمان الحكم بشكل مستقل وموضوعي فيما يتعلق بشؤون الشركة. 4- سهولة النفاذ الى المعلومات المناسبة الدقيقية في التوقيت المناسب وذالك للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الأستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص ص 35. 42.

ثانيا– الهدف من قواعد وضوابط حوكمة الشركات:

تهدف قواعد وضوابط حوكمة الشركات إلى[1]:

تحقيق الشفافية والإفصاح و منح حق مساءلة إدارة الشركة يسمح بتحقيق الحماية للمساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وهذا ما يؤدي إلى تنمية الاستثمار و المدخرات وبالتالي تعظيم الربحية التي بدورها تتيح فرص عمل جديدة.

ثالثا– مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات :

في المصفوفة الموالية نعرض السيناريوهات التالية المحتملة التي يواجهها أصحاب المصالح بالشركات في حالة وجود بيئة مؤسساتية قوية أو ضعيفة على مستوى حوكمة الشركات ومستوى مبادئ وقيم الأعمال وكل

[1] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الادارة في عصر المعرفة "، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15- 17 ديسمبر 2012، ص13.

سيناريو منها يقدم لقيادات الشركة توجهها وتساعدها على أن تكون قدوة في بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم ورائدة في ممارسة الحوكمة الرشيدة للشركات.

الجدول رقم(1-2): مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات

		الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات	
		ضعيف	قوي
الأطر الأخلاقية	ضعيفة	التركيز على التغلب على الفساد المؤسسي	التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم
	قوية	التركيز على تحسين أطر حوكمة الشركات	التركيز على نشر أفضل الخبرات العملية

المصدر: جون.د.سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات"أدوات مكافحة الفساد، قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات"، مجلة تانفورد بيزنس، الدليل السابع للمنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2008، ص4.

من خلال الجدول يمكننا القول أن المؤسسة تركز على نشر الخبرات العملية في حالة ما إذا كانت مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية قوية، وفي حالة ضعف كلا منهما فإن على المؤسسة التركيز على التغلب على الفساد المؤسسي.

المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات

تعتبر هذه الركائز الضمان لتحقيق أهداف حوكمة الشركات التي تسعى الى تحسين الأداء من خلال تفعيل الرقابة بشقيها المالي والإداري لدعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة، وتتمثل الركائز فيما يلي:

أولا- السلوك الأخلاقي:

ويتضمن ما يلي[1]:

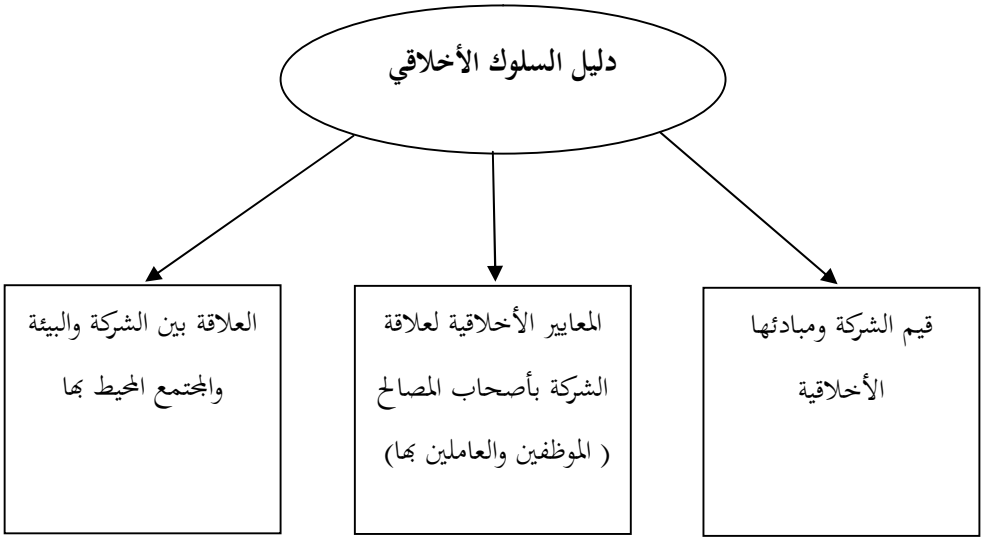
* الإلتزام بالأخلاقيات الحميدة؛

[1] ناصر عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 61،62.

* الإلتزام بقواعد السلوك المهني؛
* التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة؛
* الشفافية عند تقديم المعلومات؛
* الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

ولكي ينجح مجلس إدارة الشركة في نشر ثقافة الإلتزام الأخلاقي فقد أوصت العديد من الهيئات المهنية المتخصصة بضرورة أن يوجد بالشركة دليل للسلوك الأخلاقي يلتزم جميع العاملين بما فيه من قيم وأخلاق تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها في محيطها، والقضاء على أي تلاعب قد يضر بأصحاب المصلحة في الشركة وهو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (1-4): دليل السلوك الأخلاقي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ناصر عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 61،62.

من خلال الشكل يمكن القول:

أنه يجب على المدير الإلتزام الأخلاقي بتقديم المشورة والنصح وفق دليل السلوك في الشركة سواءا كانت عن قيم الشركة ومبادئها الأخلاقية، المعايير الأخلاقية لعلاقة الشركة بأصحاب المصالح والعلاقة بين الشركة والبيئة والمجتمع والمحيط بها وهذا لضمان حسن سمعة الشركة ومصداقيتها في المحيط الاجتماعي.

[1] ناصر عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 61،62.

ثانيا– الرقابة و المسائلة:

وتتضمن:

*وجود جهات رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة و البنك المركزي؛

*وجود جهات رقابية مباشرة مثل المساهمين، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون؛

*وجود جهات أخرى مثل الموردون، العملاء، الموزعون والمقرضون.

ثالثا– إدارة المخاطر:

وتتضمن:

*وضع نظام لإدارة المخاطر؛

*الإفصاح عن المخاطر وتوصيل النتائج إلى المستخدمين أو أصحاب المصالح.

رابعا– دور أصحاب المصالح:

ويتضمن:

1– **لجنة المراجعة:** حيث تساهم دورا فعالا فيما يلي:

- الإشراف على القوائم المالية التي تعد قبل إجراء المراجعة الخارجية؛
- النظر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية؛
- المشاركة في تعيين المراجعين الداخليين؛
- التأكد من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر؛
- فحص التمويل والإنفاق في المنشأة.

2– **مجلس الإدارة.**

3– **المراجعة الداخلية.**

4– **المراجعة الخارجية**[1].

[1] جيهان عبد المعز جمال ، مرجع سابق، ص ص 495،494.

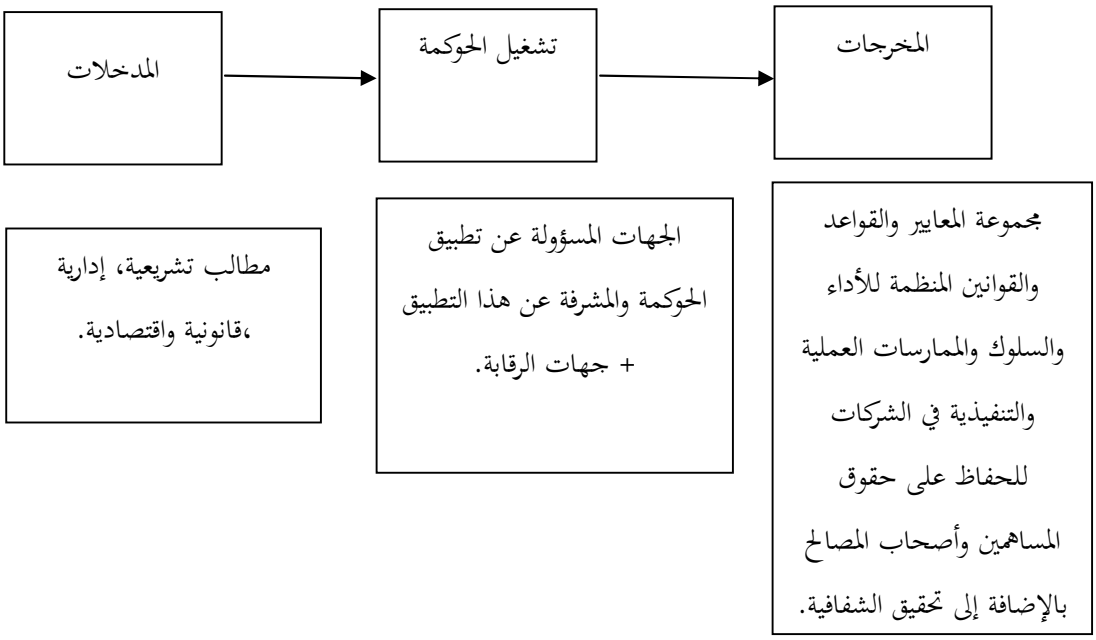
المطلب الثالث: نظام حوكمة الشركات ومحدداته

هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد لنظام الحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات وهما المحددات الداخلية والمحددات الخارجية.

أولا– نظام حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات هو نظام يعمل كمنظومة تفاعلية استهدافية مكونة من ثلاثة أجزاء كما هو موضح في الشكل الآتي[1]:

الشكل رقم(1–5): نظام حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على حساني رقية، وآخرون، ص ص6،7.

[1] حساني رقية، وآخرون، مرجع سابق، ص6.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نظام الحوكمة هو مجموعة منظمة ومترابطة من المكونات التي تتفاعل مع بعضها في جمع المعلومات ونشرها بهدف تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لمتخذ القرار، وبالتالي فنظام الحوكمة هو مجموعة نظم أساسية توافرها يعمل على الحد من الفساد الإداري والمالي.

- **المستفيدون من نظام حوكمة الشركات:**

تم تحديد الأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات وهي كالتالي[1]:

- ✓ المساهمون الحاليون والمرتقبون؛
- ✓ أصحاب المصالح (مثل الدائنون وحملة السندات والبنوك)؛
- ✓ العملاء؛
- ✓ الموردون؛
- ✓ الموظفون والعمال.

ثانيا– محددات (ضوابط، قواعد) حوكمة الشركات:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على مجموعتين من المحددات وهي[2]:

1–المحددات الداخلية: وتتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين ثلاثة أطراف رئيسية وهي:الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين.

أهميتها: يتمثل في تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة.

2–المحددات الخارجية: وتشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة، ويشمل:

[1] هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين)، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتسيير، كلية التجارة، فلسطين، ص28.

[2] أحسين عثماني، سعاد شعبانية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والادارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص06(بتصرف).

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين سوق المال، الشركات، تنظيم المنافسة، منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع والخدمات؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية بالاضافة الى الجمعيات المهنية المشرفة لميثاق شرف العاملين في السوق (المراجعين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية بالإضافة الى المؤسسات الخاصة).

أهميتها: تنفيذ القواعد والقوانين يؤدي إلى حسن إدارة الشركة، وبالتالي تخفيض التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للشركة.

المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات

بعد بروز مفهوم حوكمة الشركات المرتبط بعالم الاقتصاد مثل العولمة والخصخضة، وضعت ضمن أولوياته وتركز أنظمته وقوانينه في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وهذا ما دفع بعض دول العالم إلى تجربته من بينها الجزائر.

المطلب الأول: خطوات ومراحل تطبيق وممارسة حوكمة الشركات

حسب تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة فإن الشركات تمر عبر خمس مراحل في بناء الحوكمة و الترقي في القيام بممارسات أكثر تشددا، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي [1]:

المرحلة الأولى: إدراج المفهوم لدى المجتمع الإقتصادي وتكوين وعي عالي

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة أن أول ما واجه الحوكمة في العديد من البلدان، وخاصة في الشرق الأوسط هو غياب مفهوم الحوكمة لذا يجب التعريف بالمصطلح و فوائده ومحاولة تطبيقه محليا.

المرحلة الثانية: وضع القوانين الوطنية

بعد نشر الوعي في المجتمع الإقتصادي المعني يتم التوجه إلى عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية المتعلقة بالحوكمة في الشركات، وغالبا ما يتم اللجوء إلى الاعتماد على مبادئ منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية لحوكمة الشركات كقاعدة انطلاق للمرحلة الأول، وبعدها تحتاج الدولة إلى تطوير مبادئها وقوانينها الخاصـــــة و هذا لمعالجة واقعها المحلي.

المرحلة الثالثة: مراقبة تطبيق قانون حوكمة الشركات

يمكن اللجوء لمكانيزمات أخرى للمراقبة وفيها تلعب جمعيات الشركات دورا هاما في مراقبة وضبط سلك أعضائها، كما أن باقي المجتمع من هم خارج الوسط لهم مصلحة في تطبيق حوكمة الشركات و بالتـالي

[1] جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 2010/2009، ص 72،71.

يمكنهم المساهمة في عملية المراقبة، وعلى الصحافة أن تتحمل جزءا من مسؤولية الرقابة.

المرحلة الرابعة: التدريب في المسؤوليات الجديدة

مع اعتماد قانون حوكمة الشركات لا بد من تعليم وتدريب الفاعلين الأساسيين الذين يقع على عاتقهم تنفيذ ما تتطلبه الحوكمة.

المرحلة الخامسة: إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة الشركات

تأتي هذه المرحلة من تطور حوكمة الشركات عندما تصبح الحوكمة جزء مهم من الوسط، و عندما تكون المؤسسات المدعمة لتطبيق مبادئ الحوكمة ثابتة في مكانها.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية في جميع أنحاء العالم، اهتمت بمفهوم حوكمة الشركات من منطلق أهمية الحوكمة وما يجب أن تحتويه وثيقة الحوكمة من مصلحة بجميع الأطراف حسب طبيعة كل بلد، والإطلاع على هذه التجارب في هذه الدول لها كبير الأثر في توضيح أهمية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الشركات والمؤسسات والبنوك في تلك البلاد[1].

أولا– حوكمة الشركات في الدول الأجنبية:

إن الاطلاع على هذه التجارب في الدول الأجنبية لها أثر كبير في توضيح أهمية تطبيق حوكمة الشركات وعليه سنتعرض للتجربة الأمريكية والبريطانية، ثم تجربة فرنسا وألمانيا.

1– حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة في هذا المجال، إذ قامت بورصة نيويورك (NYSE) باقتراح قواعد تلزم المؤسسات بتحديد مديرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة، وقامت الرابطة القومية لمديري

[1] طلحة أحمد، مرجع سابق، ص38.

المؤسسات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر المؤسسات لتدعيم المديرين المستقلين والتدقيق الدوري للمخاطر المحتملة[1].

2- حوكمة الشركات في إنجلترا:

إن إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وتطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة، حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح جزءا من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواءا كانت مدرجه بالبورصة المالية أم غير مدرجة[2].

3- حوكمة الشركات في فرنسا:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير Vienot الذي نشر سنة 1992م، حيث لقي هذا التقرير الكثير من الاهتمام إلا أنه لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، إضافة إلى عدم وجود شرط ملزم للشركات لتنفيذ تلك التوصيات، وفي سنة 1996 أصدر مجلس الشيوخ تقرير آخر عرف بتقريرMarini الذي اشتمل على تشريعات هامة متعلقة بتطبيق حوكمة الشركات.

لقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير Vienot أو في تقرير Marini إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج[3].

ثانيا- حوكمة الشركات في الدول العربية

قام كثير من المهتمين بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية بتنظيم مجموعة من المؤتمرات والندوات والنشرات التي تهدف إلى وضع التوصيات الخاصة بالتطبيق السليم لتلك المبادئ بما يتناسب والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تمر بها الدول العربية.

---

[1] حديد نوفل، مسوس كريمة، العلاقة بين حوكمة نظم المعلومات وحوكمة المؤسسات وسيرورة تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، العدد05 ،2014، ص116.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 13.

[3] Centre international pour l' entreprise privée, (CIPE Bulletin en français), juin2008/N°:3, p:04

1- حوكمة الشركات في مصر:

في سنة 2002 قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين بإجراء دراسة لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وخلص التقرير إلى أهم نقاط القوة والضعف في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات، وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة شركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر2005 والعمل على تنفيذها في أول جانفي 2007.

2- حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية:

تم انعقاد الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك سعود سنة 2003م، تحت عنوان "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركـــــات السعودية"، وقد تناولت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة[1].

3- حوكمة الشركات في الجزائر:

خلال السّداسي الثّاني لسنة 2007 تمّ وضع مشروع هذا الميثاق، من طرف الوزارة الوصيّة لقطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وبالتّعاون مع ملتقى رؤساء المؤسّسات، وتمّ الإعلان عن إصدار هذا الميثاق في 11 مارس 2009[2]، والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف، كما أطلقت مركز "حوكمة الجزائر" لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة الديموقراطية بما فيها الشفافية، المساءلة والمسؤولية[3].

---

[1] صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، ورقة بحثية مقدة في المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 14،13.

[2] حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3،2011- 2012، ص136.

[3] علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011،ص 17.

المطلب الثالث: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية محاولة مسايرة الدول السابقة لموضوع حوكمة الشركات من خلال بعض التشريعات والمبادرات وذلك في ظل تنامي الوعي بضرورة الحوكمة، وفيها تم إصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

أولا– بوادر حوكمة الشركات في الجزائر[1]:

رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال فمن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات ما يلي:

- ✓ **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته:** تأسست هذه الهيئة سنة 2006 ،التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة هيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.
- ✓ **انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007:** حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة علمية تتخذ.
- ✓ **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيء تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار

[1] بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص4.

الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري.

- ✓ **إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري:** تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل جمعية CARE واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.
- ✓ **إطلاق مركز حوكمة الجزائر:** بناءا على قوة الدفع التي خلفها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة ،تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.
- ✓ **برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر:** تبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (الربيع)، ويرمي البرنامج الجديد إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة[1].

ثانيا– معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر:

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي[2]:

[1] بن الشيخ سارة، مرجع سابق، ص4.

[2] علي جابر اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2010، ص 22.

✓ **المصدر الداخلي:**

ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الادارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة،كفاءة وفاعلية عالية في ادارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

* تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات ادارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس؛

* أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الادارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.

* لجان مجلس الادارة: وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

✓ **المصدر الخارجي:**

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة، ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات واعطائها صفة الالزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

خلاصة :

من خلال ماسبق يمكن القول أن الحاجة لحوكمة الشركات جاء نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة ونتيجة تحرير أسواق رأس المال، وتم الإهتمام بموضوع الحوكمة رغبة في تقليل المخاطر وتفادي حدوث الإنهيارات والفضائح المالية وبالتالي فحوكمة الشركات تستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب تتبعها كل من الجهات الرقابة وأعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية للشركة، لضمان الإفصاح والشفافية والإنضباط داخل الشركة، وبالرغم من الإهتمام الكبير الذي حظي به موضوع حوكمة الشركات على الصعيدين المهني والأكاديمي، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم وهذا بسبب تداخله في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

ومن الملاحظ أن الجزائر تتجه نحو تطبيق حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تبادر بها وذلك بمساعدة المنظمات الدولية وهذا من خلال إصدار مثياق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في مارس 2007.

تمهيد:

تعدى مفهوم الفساد الإداري والمالي فكرة الإستيلاء على الأموال دون وجه حق وأصبح التأخير في اتخاذ القرارات أو التأخير في آداء الخدمة أوحتى تقديم الخدمات بجودة غير مناسبة لعملاء المؤسسة أو للأفراد العاملين بها أو المجتمع بابا من أبواب الفساد الإداري والمالي، وبالتالي تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية ومنه عجز الدولة على مواجهة تحديات بناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

على اعتبار ذلك لاقت هذه المشكلة اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين، وأتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي بغرض تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة وبالتالي مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره .

لذا ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الفساد؛

المبحث الثاني: لمحة حول الفساد الإداري والمالي؛

المبحث الثالث: آثار الفساد الإداري والمالي وواقعه في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الفساد

إن مكافحة الفساد يستدعي الوقوف على مفهومه كونه ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع، ومع هذا الرفض فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع البلدان وتصيب العديد من الأعمال الخاصة والعامة، ولمعرفة هذه الظاهرة نتطرق إلى جذورها التاريخية ومفهومها بالإضافة إلى آلياتها وتكلفتها.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للفساد

مما لا شك أن الفساد أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، فقد عرف الفساد منذ أقدم العصور، وتعمقت جذوره، ترجع الجذور التاريخية للفساد الى العهود السحيقة جدا حيث كانت :

* **أول حالة فساد في تاريخ البشرية:** هي حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل لقوله تعالى: **"مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ منْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ االنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ"** سورة المائدة الآية 32.

* **أول حالة رشوة سجلت في التاريخ:** هي عندما أرادت بلقيس ملكة تدمر أن تبعث بهدية الى نبي الله سليمان عليه السلام لكي لا يدخل مدينتها بالقوة **"وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (35) فَلَمَّا جاءَ سُلَيْمانَ قالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمالٍ فَما آتانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (36)"** سورة النمل 35-36

*كما سجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد ومنها:

- التواطؤ الذي كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة مابها من قطع وحلي ذهبية؛
- خداع الآلهة من قبل البعض عندما قامو بخداع الآلهة حيث يذبحون الإوز كقرابين ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران.

* اكتشاف فريق الآثار الهولندية عام 1997 في موقع راكا في سوريا ألواح لكتابة مسمارية تبين موقع إداري يقابل في عصرنا الحالي أرشيف لدائرة الرقابة يبين قضايا خاصة بممارسة المسؤولين الحطوميين للفساد

الإداري وقبول الرشاوى منهم العاملين في البلاط الملكي الأشوري، "كما تشير مقولة رئيس وزراء الملك الهندي عام 300 ق.م " يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما امتد اليه لسانه فإنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الملك أن لا يذوق من ثروة الملك ولو نزرا قليلا.

وتحدث العديد من المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد من أيام حمو رابي الذي وصل فيها الأمر الى نص شريعة حمو رابي في العديد من مواردها على اعدام من يرتكب السرقة أو التزوير وغيرها من ممارسات الفساد[1].

المطلب الثاني: مفهوم الفساد

لقد دأب معظم الباحثين الأكاديمين على تحديد مفهوم الفساد، ولحسن المجتمع الدولي التوصل إلى إتفاق حول مفهومه في وقت وجيز نسبيا، وفيما يلي مفاهيم حولها لغة واصطلاحا بما فيها الاصطلاح الاقتصادي والشرعي.

أولا– لغة:

الفساد: مصدر فسد يفسد فسادا وفسودا، وهو نقيض الصلاح، والمفسدة : خلاف المصلحة، والإستفاد: خلاف الاستصلاح.

- **معاني الفساد** : التلف – العطب – الاضطراب – الخلل – الجدب والقحط[2].

في قاموس (المنجد) فيتوسع في التفسير اللغوي لكلمة (فساد) مؤكدا (أفسده وفسده) ضد (أصلحه) وفاسد القوم أساء إليهم ففسدو عليه، واستفسد ضد استصلح، والفساد هو مصدر اللهو واللعب والمفسدة مصدره الفساد أو سببه[3].

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي/مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2015،ص ص 24،25(بتصرف).

[2] محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والاداري في الفقه الجنائي الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص09.

[3] علاء فرحان طالب، علي الحسين الحميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي/مدخل تكامل، مرجع سابق، ص14.

ثانيا– اصطلاحا:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه المصطلح اليوم لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو اساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص[1].

1–الاصطلاح الشرعي:

يعرف الراغب الأصفهاني الفساد بأنه خروج الشيئ عن الاعتدال قليلا كان، أو الخروج عنه أو كثيرا ،ويضاده الصلاح، ويستعمل ذالك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الإستقامة، يقال فسد فسادا وفسودا وأقسده غيره[2].

جاء في تفسير ابن كثير : "الفساد هو الكفر والعمل بالمعصية ".

وعرفه سليمان الجريش فقال الفساد هو " مخالفة الشرع قاصدا سواءا أكانت المخالفة من الأعمال أو الأقوال أو الاعتقاد".

جاء في كتاب القواعد الكبرى : " أن الفساد هو جميع المحرمات والمكروهات شرعا "[3].

- **الدليل من القرآن الكريم:**

تعددت الآيات القرآنية التي تحدثت عن الفساد بنحو أربع وخمسين آية تحدثت عن الفساد نذكر منها:

"**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**"سورة الإسراء الآية 16، الذي نرى فيه الإشارة لفساد الخلق والفساد الاجتماعي.

[1] محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث، الرباط، المملكة المغربية، ماي 2008، ص24.

[2] كايد كريم الركيبات، الفساد الاداري والمالي (مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015 ، ص22.

[3] محمد سعيد الرملاوي، مرجع سابق، ص ص 09 ،10.

"ولَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا" سورة الإسراء الآية 34، والتي تحث على الإيفاء بالعهود والمواثيق ورد الأمانات وأشكال الفساد الاقتصادي واستغلال النفوذ.

" وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا" سورة الإسراء الآية 37 ،الذي نبه لشكل استغلال النفوذ والتعالي على الرعية.

- **الدليل من الأحاديث النبوية:**

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يرويه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي حُميد الساعدي قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأسد يقال له ابن اللتيبة – قال عمرو وابن أبي عمر على الصدقة – فلما قدم قال: هذا لكم وهذا لي أهدي لي قال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: (ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدي إليه أم لا والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رُغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر) ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ثم قال: "اللهم هل بلغت " مرتين[1].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا: "بدأ الإسلام غريبا ويعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء قالوا: يا رسول الله ومن الغرباء قال: "الذين يصلحون ما أفسد الناس". رواه الطيراني في الثلاثة[2]

2-الإصطلاح الإقتصادي:

جاء في كتاب الفساد الاقتصادي أن الفساد هو الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق النبوية.

كما يعرف على أنه: الفساد هو استغلال وإهمال القانون للحصول على مكاسب مادية أو معنوية على حساب الأفراد أو المجتمع أو هو كل اعتداء على حق[3].

- **تعريف الأمم المتحدة للفساد:** هو القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو اساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذالك أفعال الإغفال توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد

[1] صحيح الإمام مسلم 4843.

[2] فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر(1989-2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جوان 2014، ص04.

[3] محمد سعيد الرملاوي، مرجع سابق، ص10.

بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أم لصالح شخص آخر[1].

- **تعريف البنك الدولي للفساد:** استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي[2].
- **تعرف منظمة الشفافية الدولية:** هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته[3].
- **تعريف علماء الاقتصاد الاسلامي:** جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو إلتفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية[4].

3- الإصطلاح القانوني:

اهتم فقهاء القانون بظاهرة الفساد وأولو له أهمية خاصة، برزت من خلال العدد الكبير من التعريفات التي رصدت في هذا المجال من بينها:" هو تصرف وسلوك وظيفي سيء، فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية"[5].

- **تعريف الفساد في القانون الجزائري:** "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع"[6].

مما سبق يمكن القول أن الفساد هو سلوك لا أخلاقي، يتم من خلاله الموظف إساءة استخدام السلطة للكسب غير المشروع، باعتباره آفة من آفات التخلف التي لا تعد ولا تحصى، فهو بذلك يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

---

[1] جعفر عبد السلام، التعريف بالفساد وصورة من الوجهة الشرعية، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بفيينا، خلال الفترة 6-2003/10/8 م، ص12.

[2] محمد سعيد الرملاوي، مرجع سابق، ص11.

[3] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص24.

[4] كايد عبد الكريم، مرجع سابق، ص22.

[5] حاحة عبد العالي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، حقوق ،تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص20.

[6] قانون رقم 01/06/ المؤرخ في 21 محرم 1424هـ الموافق ل 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

المطلب الثالث: آليات الفساد وتكلفته

إن للفساد آلياته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغته بالإضافة إلى تكاليفه القاسية على الدولة.

أولا– آليات الفساد:

هناك آلياتان رئيسيتان من آليات الفساد هما[1]:

1– آلية دفع الرشوة والعمولة المباشرة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2– وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

ثانيا– تكلفة الفساد:

هناك العديد من الدراسات التي عملت على توثيق تكاليف الفساد على مستوى الدولة، والتي يمكن اجملها على النحو التالي[2]:

1– **سوء توزيع الموارد**: استخدام الموارد في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل إنتاجية ...

* تبديد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع مسؤولين؛

* الإنفاق على الرشاوى؛

* اتخاذ المسؤولون قرارات استثمارية غير محايدة لا تخدم الصالح العام؛

* تحمل دافعو الضرائب التكلفة.

2– خفض معدلات الاستثمار : وهذا من خلال:

* اشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فانتشار الفساد بارسال إشارة إلى المستثمرين تفيد ضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة مما يجعل مخاطر الاستثمار غير مأمونة العواقب، وهذا ما يؤدي إلى استثمار منخفض؛

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص25.

[2] جون سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات، ص7(بتصرف).

* تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار: وهذا يعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول في تلك الأسواق وبالتالي يدفع المستهلك سعر أعلى مقابل جودة أقل.

3- عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة: ويتم ذلك:

سن قوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشين وهذا عن طريق عدم مساءلة البيروقراطيين عن أدائهم لوظيفتهم مما تشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوي.

4 – خفض التوظيف: يؤدي انتشار الفساد إلى:

وضع عراقيل أمام التوسع في انشاء المشروعات الخاصة وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، مما يؤدي إلى نقص فرص العمل بالقطاع الخاص وبالتالي نقص نمو الشركات.

5 – تزايد الفقر: انتشار الفساد يؤدي:

نقص فرص العمل بالقطاع الخاص كما يحد من إمكانية حصـــول الفقراء على خدمـــات عـــــامة جيدة (الرعاية الصحية والتعليم)، وبالتالي زيادة الفقر.

المبحث الثاني: لمحة حول الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد الإداري والمالي من أسوء مظاهر الإقتصاد العالمي الحديث حتى أضحت كارثة كبرى تبتلع شيئا فشيئا خيرات الوطن بكامله باعتباره قائما على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة وهيئاتها التنفيذية.

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي مصطلح يتضمن في طياته معاني عديدة، فهو موجود في جميع القطاعات الحكومية منها والخاصة.

أولا– تعريف الفساد الإداري ومواصفاته

هناك مجموعة من التعاريف قدمت للفساد الإداري من قبل بعض الهيئات الدولية وهي تصب في مفهموم واحد.

1– تعريف الفساد الإداري

هناك مجموعة من التعاريف المقدمة من قبل بعض الهيئات الدولية يمكن إبرازها فيما يلي:

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** هو سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الاضرار بالمصلحة العامة.
- **تعريف المنظمة الدولية للشفافية:** هو إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية.
- **تعريف صندوق النقد الدولي للفساد الإداري:** هو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص[1].

وعليه يمكن القول أن: الفساد الإداري هو ذلك الإنحراف الذي يحصل نتيجة إساءة الموظف لاستخدام منصبه للكسب الشخصي غير المشروع والإضرار بالمصلحة العامة.

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص ص 60،61.

2- مواصفات ظاهرة الفساد الإداري

يمكن إبراز مواصفات الفساد الإداري فيما يلي[1]:

* ظاهرة سيئة تؤدي الى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية؛

* ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي على النظام الاداري؛

* ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية، وبالتالي فهي ستولد افرازات سلبية على النظام الاداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور،

* ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي،

* ظاهرة تهدف الى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الاداري لتحقيق اغراض غير مشروعة،

* ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة أن تكون هذه العوائد مالية.

ثانيا- تعريف الفساد المالي وصوره:

يعتبر الفساد المالي متغير تابع بالنسبة للفساد الإداري وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف الفساد المالي وصوره.

1- تعريف الفساد المالي:

هو سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين[2].

[1] عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري (ماهيته، أسبابه ومظاهره)، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، ،2015، ص28.

[2] سعيد رملاوي سمير، مرجع سابق، ص15.

كما يعرف على أنه: هو سلوك سيئ منحرف يترتب عليه خسائر مادية كبيرة للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على التنمية ومن ثم على الدولة بأكملها، مما يحملها من أعباء قد تكون في غنى عنها كالديون مثلا وقد تتدهور سياسة الدولة إن استشرى الفساد ولم تتحكم في المال العام[1].

مما سبق يمكن القول أن: الفساد المالي هو ذلك السلوك السيء الذي يخلفه الموظف نتيجة تحويل الأموال العامة لمصلحته الشخصية.

2- **صور الفساد المالي:**

وتتمثل فيما يلي[2]:

- اختلاس المال العام من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح افراد أو طبقات معينة؛
- المتاجرة بالوظيفة كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة قانونيا "الغصب"؛
- التزييف والتزوير في العملة وبطاقات من خلال التسويق عبر شبكة الأنترنيت والتلاعب في سوق الصرف، مثل: تجارة العملة وسوق المال وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها باصدار أسهم دون أن يكون لها أصول وكذالك المضاربة غير المشروعة كإطلاق الشائعات وممارسة المعاملات الخفية واستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات لتحقيق أرباح كبيرة من مشروعات وهمية.

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل عن الفساد الإداري والمالي ألا وهو:

أن الفساد الإداري والمالي هو ذلك التغيير غير المرغوب فيه، نتيجة إستغلال السلطة بمخالفات إدارية ومالية لغرض تحقيق منافع شخصية على حساب المجتمع.

ثالثا– العلاقة بين الفساد الإداري والمالي:

من التعاريف السابقة نقول أن: بين الفساد الإداري والفساد المالي عموما وخصوصا، فالفساد الاداري أعم وأشمل من الفساد المالي، وغالبا ما ينضم الى الفساد الاداري فساد مالي، وأما الفساد المالي فهو حتمـــا

[1] حامد محمد، عباس محمد علي، الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، السنة الثامنة، 2016، ص745.

[2] مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، الفساد الإداري والمالي، (أسبابه ،مظاهره ومؤشرات قياسه)، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص4.

ناتج عن الفساد الاداري[1].

رابعا– أوجه الشبه والاختلاف بين الفساد الاداري والفساد المالي:

هنالك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين الفساد الإداري والفساد المالي وهي على النحو التالي:

1– أوجه الشبه

يتفق الفساد الاداري مع الفساد المالي فيما يلي:

- ✓ هدف كل منهما هو الحصول على المنفعة الخاصة سواءا للمفسد نفسه أو طلبها لغيره؛
- ✓ أنهما يحصلان بسبب الوظيفة؛
- ✓ أنهما يتمان بطريقة غير مشروعة.

2– أوجه الاختلاف

يختلف الفساد الإداري عن الفساد المالي في نوع المخالفات المرتكبة في كل منهما[2]:

- ➢ الفساد الاداري يتمثل في الانحرافات الادارية الوظيفية والتنظيمية ⟵ مخالفة إدارية؛
- ➢ الفساد المالي يتمثل في المخالفات المالية عند انجاز المعاملات المالية من قبل الموظف ⟵ مخالفة مالية.

خامسا– أسباب الاهتمام بموضوع الفساد الاداري والمالي:

إن الفساد الاداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية ، وقد ازدادا الاهتمام بهذا الموضوع لأسباب متعددة وأهمها[3]:

- ➢ انفتاح الدول بعضها على بعض؛
- ➢ سرعة انتشار المعلومات؛
- ➢ زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار؛

[1] طه فارس، أسس مكافحة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية، ص8.

[2] سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي – دراسة مقارنة–، ص ص46،47 (بتصرف).

[3] يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014 ،ص57.

- تأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: خصائص الفساد الإداري والمالي والأسباب الدافعة له

تبرز جريمة الفساد الإداري والمالي كظاهرة إجرامية عندما تتوفر مجموعة من العوامل المساعدة حالها حال أية ظاهرة إجرامية أخرى، إلا أن لكل ظاهرة إجرامية خصائص خاصة تتميز بها عن غيرها من الظواهر بالإضافة إلى الأسباب التي دفعتها لذلك.

أولا– خصائص الفساد الإداري والمالي:

يمكن إبراز خصائص الفساد الإداري والمالي في النقاط التالية:

1– يتخذ أشكالا وعناصر متعددة يصعب الاحاطة بها والتصدي لها: كالرشوة، التزوير، الإختلاس ،الإبتزاز والاستخدام الواضح للأموال العامة من أجل كسب شخصي أو تحقيق أهداف خاصة ،المحسوبية، المحاباة، والتغاضي عن أنشطة غير قانونية وسوء استخدام السلطة السياسة لتحقيق مكاسب شخصية.

2– عمل خطي مستمر حيث يتم الفساد المالي والإداري عادة في إطار من السرية والخوف وأن الكشف عن حالات الفساد لا تؤدي في الغالب الى الكشف عن إلا جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة، وقد أثبتت التجارب أن الصفقات الكبيرة محل الفساد تكون معقدة وغير مباشرة تغري كبار الموظفين على الإقبال على الفساد والمغامرة، لأن احتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة[1].

3– أنه فعل لم يعد عملا فرديا بل اصبح عملا منظما، إذ يشترك في الفساد عادة اكثر من شخص ، فالفساد الاداري والمالي يرتكز من الناحية الفعلية على عدة اطراف رئيسين هم: الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلا سلطاته ونفوذه الوظيفي، والطرف الثاني ممن يتعاملون مع هذا الموظف، سواء من يقوم منهم بشراء خدمات ليست له الحق في الحصول عليها، أو من يدفع مبالغ إضافية لخدمات له الحق في الحصول عليها، مستغلين في ذلك ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظف والبيروقراطية الفاسدة وغياب المساءلة، والطرف الثالث وهو الوكيل ،إذ

[1] S.H.Alatas,The sociology of corruption,Times Books,International,1980,pp 32,33.

لا يتم التعامل في قضايا الفساد الكبيرة مباشرة بين مقدم الرشوة والمسؤول الحكومي بل يكون هناك وكيل عن المؤسسة مقدمة الرشوة وآخر عن المسؤول الحكومي، وهكذا تتعدد الاطراف التي تتعامل مع الفساد مما يجعل منه عملية معقدة مما يزيد من صعوبة مكافحتها.

4- وجود عنصر المغامرة والمخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد فالفساد يكون مغريا في المواقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفا، ويقل الاغراء كلما زاد عنصر المخاطرة. فالصفقات الكبيرة تغري كبار الموظفين على المغامرة، ذلك انه كلما كبر حجم الصفقة وتعقد وكونها غير مباشرة، كلما زاد إقبال على المغامرة فيها لأن احتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة ، وبذلك تكون هذه الخاصية عاملا ضروريا لابد من اخذه بعين الاعتبار لدى الشروع باي جهد لمكافحة الفساد وشروره[1].

ثانيا- الأسباب الدافعة للفساد الإداري والمالي:

هناك العديد من الدوافع والأسباب لقيام فئات ما بالفساد المالي والراداري وأهمها نذكر :

- **الفساد السياسي:** الذي يعتبر نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة، وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق ارباح خاصة ومكاسب شخصية، فتظهر الرشوة، المحسوبية، الواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول الى ذالك المبتغى، ولا يقتصر هذا الفساد السلطوي على دولة نامية أو متقدمة إلا أنه يكون أكثر تشبعا في الدول المتخلفة الديكتاتورية، وهي الحقائق التي حملتها وثائق ويكيليكس وكانت بعدها سببا لثورات ما يعرف بالربيع العربي مثلما حدث في تونس وحديث ويكيليكس عن قضية المافيا الحاكمة فيها.
- **الفساد الأخلاقي:** وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي باعتبار أن القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع والفساد.
- **العوامل الاجتماعية:** وتتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للجوء إلى الطرق غير المشروعة لزيادة مداخيلهم وهي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء

[1] نواف سالم كنعان، جزئية من ملخص بحث بعنوان الفساد الاداري والمالي اسبابه وآثاره ، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد 33، يناير 2008، الإمارات، ص ص 85،86.

القطاع العام كما الخاص لتمرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد، فالأموال هنا هي طعم اصطياد ضعيفي الدخل.

- **العوامل القانونية:** والتي نعني بها مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة، والتي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات الضريبة ومن ثم ارتفاع العبء الضريبي أو كثرة الثغرات المفتوحة في هذه القوانين واستغلالها في الفساد.

كما أن هناك عوامل وأسباب أخرى يمكن اضافتها ومنها[1]:

- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول وهو ما يؤدي إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات وبالتالي تفشي الفساد واستمرار نموه.
- انخفاض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة ورادعة عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، فالتغاضي عن معاقبة الكبار جر الصغار الى الفساد.
- إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسولين والتي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي والإداري التي يقومون بها.

المطلب الثالث: أنواع وأشكال الفساد الإداري والمالي

باعتبار الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية، فإن له أنواع عديدة تبعا للزاوية التي ينظر إليها، بالإضافة إلى أن تفشي الفساد له أشكاله المتعددة وبدرجات متفاوتة.

أولا– أنواع الفساد الإداري والمالي:

ويمكن التمييز بين ما يلي[2]:

1– أنواع الفساد من حيث الحجم: وينقسم إلى نوعين هما الفساد الصغير والفساد الكبير.

- **الفساد الصغير:** وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية ويمارس من قبل فردا واحدا دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، وأساسه الحاجة

[1] بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري ومدخل لظاهرة غسيل الأموال واستشارها، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص ص 5،6.

[2] هاشم الشمري، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

الاقتصادية (المادية)، مثل الرشوة التي يشارك فيها مسؤولون في دائرة الهجرة وموظفو الجمارك ورجال الشرطة والتي عادة ما تكون من أجل التعجيل في إنهاء اجراءات روتينية فضلا عن موظفي بعض الادارات الحكومية كالضرائب والتسجيل العقاري والبلديات وغيرها.

- **الفساد الكبير**: وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، أما هدفه فيتمثل في تحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الاداري والمالي، لأنه يكلف الدولة مبالغ ضخمة، حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة الأسلحة، ويمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلا عن الثاني أو يكون هناك تشابك وتداخل بين الإثنين اذ يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الإنتخابية.

2- أنواع الفساد من ناحية الانتشار: وبدوره ينقسم إلى فساد دولي وفساد محلي.

- **فساد دولي**: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر ،وقد يأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون في صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أوإبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية.
- **فساد محلي**: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى[1].

3- أنواع الفساد من حيث نوع القطاع: يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد الى قسمين هما:

- **فساد القطاع العام**: لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى، وأن بقاءه مرهون بأدائه وفعاليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت ومازالت من

[1] هاشم الشمري، مرجع سابق، ص46.

الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى أن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية لإصلاح ومحاربة الفساد، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقة المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل مناصبهم الوظيفية إلى مصادر من أجل بلوغ أهداف لا علاقة لها بالمصلحة العامة للمنشأة أو الشركة.

- **فساد القطاع الخاص**: أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية ، كما يشير التقرير الى أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين والسياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس، وقد تم اكتشاف قرابة 30 بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من 60 عقدا للشركات الأمريكية في الخارج، في الوقت الذي يشير فيه تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة الى الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها[1].

ثانيا: أشكال الفساد الإداري والمالي

يتخذ الفساد أشكالا متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ،ومن هذا المنطق يتم قبول رشاوى واختلاس الأموال والإبتزاز والإحتيال والمحاباة[2].

ويمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية[3]:

[1] هاشم الشمري، مرجع سابق، ص46.

[2] فاطمة ابراهيم خلف، السياسات المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر(1980-2008)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، مصر، 2011، ص 229.

[3] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 7.

1- **الفساد التنظيمي**: يعتبر الفساد التنظيمي إحدى مظاهر الفساد الإداري والمالي البارزة والتي تتمثل أهم ممارسته فيما يلي:

- **التراخي وعدم احترام وقت العمل**: ويظهر بعدم إلتزام الموظف بوقت العمل، أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم وتأخيره وإنجاز معاملاتهم، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي لأن المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة.
- **امتناع الموظف عن تادية العمل المطلوب منه**: قد يتهرب الموظف أحيانا أو يمتنع عن ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ، وتحمل نتائجه، مما يترك آثار سلبية وأزمة ما بين المواطن والموظف تقود الى الفساد.
- **عدم تحمل المسؤولية**: إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة اجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص، لاعتقادهم بأن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية، على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية.

2- **الانحرافات السلوكية**: من أهم الانحرافات السلوكية التي تؤدي الى ارتكاب الفساد نذكر مايلي:

- **سوء استعمال السلطة**: ويعد سلوك غير أخلاقي وسببا رئيسيا في الإطاحة بالعديد من الحكومات في السنوات الأخيرة لاسيما في الدول التي تحولت من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق، إذ يشغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الوقاية التي تقود الى سوء استغلال السلطة ،وحتى اذا ما وجدت قوانين تمنع الموظفين من ابتزاز الموظفين للحصول على مكافآت غير قانونيـــــة ،فان جهاز الخدمة المدنية برمته يعاني فساد كبير دون اعتراض الافراد خوفا من قرارات موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي، مما يؤدي الى حرمان المواطن من حقه للاعتراض على أي استغلال للسلطة فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعا خصبا للسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة[1].

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص7.

- **المحاباة والمحسوبية:** يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار، أما المحسوبية فهي اصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
- **الوساطة:** وتعد من الظواهر الإجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات، وتعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أو إحالة العقد، أو إشغال المنصب.

3- الانحرافات المالية: يقصد بالإنحرافات المالية المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف وتتمثل فيما يلي:

- **مخالفة القواعد المالية والأحكام المالية القانونية:** إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها، واعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن تحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية وكنتيجة لذلك تسود الرغبة في مخالفة أحكام القانون والخروج عن ضوابطه للحصول على المنافع الشخصية التي تخدم مرتكبيه، ومن أبرز المخالفات شيوعا الإحتيال والتهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي الذي يخل من تنافسية الشركات ويحرم الدولة من الإيرادات، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي.
- **الإسراف في المال العام:** ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات غير مؤهلة قانونا أو غير كفاءة، وبدون وجه حق، وبشكل غير نزيه وغير عادل، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة[1].

4- الانحرافات الجنائية: تبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي في الانحرافات الجنائية التالية:

- **الرشوة:** هي ليست بظاهرة عابرة أو عرضية، وإنما هي ظاهرة مؤثرة في الاقتصاد بدليل الخسائر الناجمة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد فادحة ولا نظير لها إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص8.

الكثير من الأجيال، وتظهر الرشوة في نظام المنافسة الاحتكارية لأن الاحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي سعرا أعلى من سعر الكلفة، إلا أن هذا السعر لا يذهب إلى المنتجين بل إلى طرف وسيط في التبادل نجم عن تصرفه تزايد الحاجة للسلطة أو الخدمة في السوق.

- **اختلاس المال العام:** يظهر الفساد أيضا في صورة الإعتداء على المال العام، وهو ذلك الاعتداء الصادر من أصحاب الوظيفة العامة لتعدد وتزايد حالات اختلاس المال العام، والذي يقع على مبالغ كبيرة خاصة في مجال الصفقات العمومية والاستثمارات عموما[1].

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثالث: آثار الفساد وواقعه في الجزائر

إن النظر للفساد على أنه مسألة إقتصادية يعتبر تقليلا من تأثيرة الحقيقي على المجتمع ككل، كونه ذو نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة، لذلك برزت جهات عالمية مسؤولة عن مكافحتها وتفعيل دور الحوكمة للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: آثار الفساد الإداري والمالي والآليات المقترحة للحد من الظاهرة

إن خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها ترتب عنه آثار مدمرة تقود إلى تخريب وإفساد الدولة ككل، لذلك وجب وضع آليات للحد من هذه الظاهرة الفتاكة.

أولا– آثار ومخلفات الفساد الإداري والمالي:

لا يمكن رصد آثار ايجابية للفساد، فقد طغت آثاره السلبية حتى أصبحت تبتلع معها خيرات البلد بكامله ، ومن أهم هذه الآثار نذكر[1]:

- إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار؛
- التقليل من إيرادات الدولة وأموالها وهو ما يؤثر سلبا على مقابلاته من الإنفاق العام وخاصة على جودة البنى الأساسية والخدمات العامة المقدمة، حيث يلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة على الرشوة؛

ويمثل إهدار المال العام الى قضاء على استثمارات ومشاريع يمكن أن تتم داخل الدولة وتدر فوائد كبرى خاصة على المواطنين؛

- إفقاد الفساد لمصداقية الدولة وهو مايثير مشاكل واختلافات تهدد الأمن والاستقرار السياسي فيها وهو ما حدث في دول الربيع العربي كتونس ،مصر،سوريا،اليمن وليبيا؛

[1] بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والاداري (مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها)،مرجع سابق، ص ص 7،8.

- يزيد الفساد المالي والإداري من كثرة العوائق أمام المستثمرين خاصة المحليين الصغار منهم بالنظر لانتشار البيروقراطية وهو مايؤثر سلبا على الروح التنافسية لهؤلاء المستثمرين؛
- اتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء وهو ما يدعم الانطباع السائد لدى العامة بعدم عدالة ومساواة توزيع الثروة والدخل حتى الإنفاق بين مختلف أفراد المجتمع؛
- إضعاف فعالية القانون من خلال كثرة خروقاته ولاستغلال ثغراته وعدم معاقبة المسؤولين عن الفساد بسبب عدم استقلالية السلطة القضائية في الكثير من الدول العربية؛
- عدم كفاءة الكثير من موظفي المؤسسات في الدول العربية بسبب خضوع التوظيف للرشاوي والمحاباة والواسطة والمحسوبية.

ثانيا– الآليات المقترحة للحد من الفساد الإداري والمالي:

تتمثل هذه الآليات فيما يلي[1]:

- ✓ تكوين مؤسسات رقابية تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة على حد سواء؛
- ✓ الحد من البيروقراطية المعقدة والروتين والحد من وضع العراقيل أمام مصالح الناس، فهذا الأمر يجعل المواطن يلجأ الى طرق ملتوية لانهاء معاملته من تيسير أمر الرشوة مثلا؛
- ✓ الردع القانوني؛
- ✓ تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج ويذهب إلى الرشوة؛
- ✓ تطوير القواعد النظامية المطبقة؛
- ✓ تبني نظم حديثة توفر حماية أفضل؛
- ✓ إزالة جميع المعوقات التي تمنع من الحصول على التعويض ومحاسبة الجاني؛
- ✓ الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة،
- ✓ اشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة عليه؛
- ✓ تكثيف الجهود الخاصة بالنوعية الإدارية؛
- ✓ تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدي دوره في توجيه الموظف الى سبل اكتساب الأخلاقيات الادارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص47.

المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالميا ومؤشرات قياسه

نظرا لتفاقم ظاهرة الفساد وخوفا من تنامي هذه الظاهرة لما له من مخاطر وتهديد على المجتمعات حددت جهات مسؤولة عن مكافحة الفساد عالميا.

أولا- الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالميا:

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الاداري والمالي على نطاق عالمي وهي[1]:

1- **منظمة الأمم المتحدة:** أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وأمن المجتمعات، وأصدرت أيضا اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

2- **البنك الدولي:** وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

3- **صندوق النقد الدولي:** لجأ صندوق النقد الدولي الى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقا في عملية التنمية الاقتصادية.

4- **منظمة الشفافية العالمية:** أنشئت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على محاربة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية، المرونة والتطور وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

5- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:** تعتبر جهود المنظمة من أهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد وتتركز هذه الجهود في المجالات التالية[2]:

* الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية؛

* الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات.

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص ص 39،40.

[2] كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، ص187.

6- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC: حيث يعملون لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وللمنظمة فروع في أنحاء العالم كافة، بعضا منها ناشطة جدا في محاربة الفساد، وأخرى مازالت قيد التأسيس[1].

7-المنظمة العربية لمكافحة الفساد AACO: هي مؤسسة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح ،تأسست سنة 2005، إتخذت بيروت مركزا لها[2]، وتسعى المنظمة إلى تعزيز الحكم الصالح والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من أجل مناهضة الفساد وحماية الصالح للمال العام[3].

8-الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ACINET: وتتولى تنظيم نشاطات مختلفة لدعم أعضائها، وتعمل على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لهم، أو تقوم بتيسير ذلك عند الإمكان ،وتصدر الشبكة أيضا موجزا إخباريا شهريا ومنتجات معرفية أخرى[4].

ثانيا- أهم المؤشرات المستعملة لقياس الفساد:

هنالك عدة مؤشرات يتم من خلالها قياس الفساد والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، ص189.

[2] Www.arabanticorruption.org 2017/03/27 تاريخ الإطلاع المنظمة العربية لمكافحة الفساد

[3] كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، ص193.

[4] نفس المرجع، ص197.

جدول رقم(2-1): المؤشرات المستعملة لقياس الفساد

أهم المؤشرات	المفهوم	الجهة المصدرة للمؤشر
مدركات الفساد	مؤشر مركب يعكس وجهات النظر وخبرات رجال الأعمال ومحللي المخاطر عن حالة الفساد في الدولة وهو ينحصر بين 0 (فساد كلي) و 10 (نزاهة مطلقة)	المنظمة العالمية للشفافية
ضبط الفساد	مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين	البنك الدولي
حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
الرأي والمساءلة	إمكانية انتقال السلطة وقدرة المؤسسات على حماية الحريات	البنك الدولي
نوعية الأداة التنظيمية	كفاءة الخدمات والاجراءات البيروقراطية واستقلالية المؤسسات عن مختلف الضغوط	البنك الدولي

المصدر: بن لحسن الهواري، أثر آليات العولمة على الفساد الاداري والمالي في الدول العربية، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص7.

من خلال الجدول نلاحظ أن هنالك مجموعة من المؤشرات تصدر عن كل هيئة دولية وكل مؤشر من هذه المؤشرات له مفهومه الخاص.

المطلب الثالث: واقع الفساد في الجزائر وآفاق الحوكمة للحد من الظاهرة

الجزائر كغيرها من دول العالم تشهد ظاهرة الفساد وتعاني من آثارها الفتاكة التي تكاد تأتي بالأخضر واليابس في كل المجالات، لذلك تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها والحد منها من بينها الحوكمة.

أولا– واقع الفساد في الجزائر:

لقد احتفظت الجزائر بمراتب متأخرة بزيادة مؤشرات الفساد فيها منذ سنة 2003 الى 2006 حيث احتلت المرتبة 8 عالميا سنة 2003 من مجموع 133 دولة، وتأخرت سنة 2004 لتأتي في المرتبة 97 من بين 146 دولة، وحافظت على هذا الترتيب في 2005 ولكن من مجموع 159 دولة لتتقدم سنة 2006 نسبيا الى المرتبة 84 عالميا من بين 163 دولة مصنفة.

وحسب فرع منظمة الشفافية الدولية بالجزائر فقد علق على هذه النتائج وقال : " ان بلادنا لم تسجل أي تحسن في مجال مكافحة الفساد وذلك لغياب الإرادة السياسية للقضاء عليه "، كما انتقد في ذات السياق الاجراءات التشريعية التي عرفها قانون محاربة الفساد، وبقي الأمر على حاله حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 111 الى المرتبة 105 في ترتيب منظمة الشفافية الدولية للدول الأكثر فسادا في سنة 2010[1].

يعتبر الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب بالشكل الذي جعله من أسباب انتشار الجريمة وفضلا عن كونه أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وتتجلى أبرز مظاهر الفساد في الجزائر فيما يلي[2]:

* البيروقراطية والرشوة حيث تعد من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها ، فالرشوة ترى ولا تمسك ، حيث نجد الأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر القطاع الإداري خصوصا الإدارة الإقتصادية الاتي هي محل المعاملات المالية مثل مصالح الضرائب ، الجمارك ، البنوك ، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية حيث يتم استغلال الثغرات الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.

[1] منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org تاريخ الإطلاع 2017/03/29م.

[2] ماضي بالقاسم، خدادمية آمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، الجزائر، ص 10،09.

لقد احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية كل سنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2–2) :تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة(2013 – 2016).

السنوات	2013		2014		2015		2016	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
المؤشر	94	36	100	36	89	36	108	34
مجموع الدول التي شملها التقرير	177		175		168		176	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الشفافية الدولية

نلاحظ من خلال الجدول تدحرج ترتيب الجزائر سنة 2016 نتيجة حلولها للمرتبة 108 من بين 176 دولة، وحصولها على 34 نقطة وفق سلم مرقم من صفر(أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (أي أدنى نسبة فساد) وهذا يعني أن البلاد تشهد معدل فساد خطير، وبالتالي غرق البلاد في بحر الفساد.

- **جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد:**

الجزائر في سياق محاربة الفساد خلال سنتي 2004 و2005 اتخذت العديد من التدابير خاصة التشريعات بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك الإتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد، حيث قام المجلس الشعبي الوطني بالمصادقة على قانون الوقاية من الفساد ومحاربته.

وقد شكلت الجزائر سنة 2007 عدة لجان متخصصة وفرق أمنية ووفود للسفر إلى الخارج، للكشف عن الأموال المهربة واسترجاعها وهي مهمة صعبة، كما اتخذت عدة إجراءات على مستوى بنك الجزائر لأجل

ضمان الودائع وتقليل المخاطر،كما نسجل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد، والتركيز على أهمية الحكم الراشد في مكافحة الفساد[1].

ثانيا– آفاق حوكمة الشركات في الجزائر للحد من الفساد الإداري والمالي:

عرف الاقتصاد الجزائري سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي وأداءها الاقتصادي، وقد فرض دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كالصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة بعد تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، مما دفع الدولة إلى تكوين لجنة سميت "بالحكم الراشد"، خاصة وأن الجزائر من الدول المبادرة بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

وفيما يلي أهم النقاط التي قامت بها الجزائر للحد من الفساد الإداري والمالي:

- ✓ **تقريب المواطن بالإدارة:** إن الإتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة ،لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا وطنيا؛
- ✓ **توفير مجتمع مدني فعال:** فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هم السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد، وهذا يهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع؛
- ✓ **وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية؛**
- ✓ **تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل؛**

[1] عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، بحوث اقتصادية عربية، العدد49، 2009، ص99.

- ✓ **النهوض بالعامل البشري:** ينصب مجال الاهتمام إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد؛
- ✓ **سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية القائمة على الشفافية والمساءلة وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد**[1].

[1] سعدادو حفيظة، دور الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2012،2013، ص ص 70،71.

خلاصة:

وفي الأخير يمكن القول أن الفساد الإداري والمالي يعد من أخطر أنواع الفساد فهو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، كما أن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب فتهدر الأموال، الثروات، الوقت، الطاقات، تعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب تسبب المزيد من التأخير في التقدم لذلك تسعى العديد من المؤسسات الدولية إلى قياس وتقييم درجة انتشار الفساد داخل الدولة سواءا دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو دولا نامية مثل الجزائر، وتعد منظمة الشفافية العالمية من أهم المنظمات التي تهتم باستطلاع ظاهرة الفساد.

تمهيد:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط بعض الجوانب النظرية على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وبالتحديد مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية التي لها دور حيوي في القطاع الاقتصادي الجزائري، بغية الوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إعطاء تصور عن استجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة ومساهمتها في الحد من الفساد الإداري والمالي.

وفي هذا الصدد قمنا بإعداد استمارة الاستبانة كأداة للدراسة، حيث قمنا بتصميمها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها، اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك من خلال برنامج الإعلام الآلي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقمنا كذلك باختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على العديد من الأدوات الإحصائية، ولتوضيح هذا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجيّة الدّراسة التّطبيقيّة؛

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان؛

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومحوري الدراسة.

المبحث الأوّل: منهجيّة الدّراسة التّطبيقيّة

سيتم في هذه الدراسة توضيح منهجية الدراسة المتبعة من حيث الأسلوب ومجتمع الدراسة، وتحديد العينة وطرق جمع البيانات والاختبارات الخاصة بصدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، فضلا عن ذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستنباط النتائج.

المطلب الأول: مجتمع وعيّنة الدّراسة

نظرا لطبيعة الدراسة الميدانية، فقد تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة وفق ما يلي:

أولا– مجتمع الدّراسة:

تحقيقا لأهداف البحث، المتمثّلة في توضيح دور الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي، تم حصر مجتمع الدراسة في فئة العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية، وهذا لجمع بيانات حول مدى مساهمة تطبيق الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي بهذه المؤسسة.

ثانيا– عيّنة الدّراسة:

لقد استهدفت الدراسة عينة عشوائية من مجتمع الدّراسة، والمتمثل في عدد من موظفي مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية البالغ عددهم حوالي 150 موظف، وقد تم توزيع 50 استبانه، وتم استرجاعها كاملة.

ثالثا– متغيرات الدراسة وأدواتها:

1– متغيرات الدراسة:

الهدف من جمع البيانات، هو تقديم وصف إحصائي لدور الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى استعمال هذه البيانات لصياغة نماذج إحصائية تفسّر العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي.

2– بناء أداة الدراسة:

للحصول على نتائج موضوعية تساعدنا في إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من جهة ،والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة من جهة أخرى، قمنا بإعداد استبيان ووزعناه على عينة الدراسةF.

2-1 إعداد الاستبيان:

حتى تكون الدراسة منظمة في شكل علمي من حيث البساطة، الشكل والمضمون قمنا بإعداد استمارة الاستبيان وفق خطوتين كما يلي:

2-1-1 مرحلة التصميم:

انطلاقا من إشكالية البحث، واعتمادا على عدة مراجع، قمنا بتصميم استمارة الاستبيان مع مراعاة ما يلي:

- ✓ صياغة عبارات الأسئلة بطريقة بسيطة وواضحة لتفادي الالتباس وسوء الفهم؛
- ✓ استعمال لغة سليمة وتدرجها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية؛

2-1-2 مرحلة توزيع استمارة الاستبيان:

بعد تصميم استمارة الاستبيان، قمنا بتوزيعه على أفراد العينة بالاعتماد على الاتصال المباشر بأفراد العينة.

2-2 هيكل الاستبيان:

تضمنت استمارة الاستبيان 33 عبارات موزعة على قسمين، وذلك كما يلي:

- ✓ 4 أسئلة في القسم الأول المتعلق بالمعلومات العامة حول عينة الدراسة؛
- ✓ القسم الثاني، تضمن محورين يتعلقان بموضوع الدراسة:
  - ➢ حيث تضمن المحور الأول 23 عبارة تتمحور حول مدى توافر مبادئ الحوكمة، بغرض إسقاط الجوانب النظرية لهذه الأخيرة على دراستنا الميدانية، والتأكد من صحة الفرضية الثانية لبحثنا؛
  - ➢ أما المحور الثاني فيتضمن 10 عبارات تتمحور حول مدى انتشار الفساد الإداري والمالي.

وبغرض القيام بدراسة ميدانية موضوعية تساعد على تحقيق أهداف بحثنا، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي حسب المعطيات والبيانات المطلوبة من كل سؤال، بالإضافة إلى تحديد أراء أفراد العينة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1): مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: وليد عبد الرحمان خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 1430هـ، ص26.

3-2 اختبار ثبات وصدق الاستبيان:

الغرض من حساب معامل الثبات هو التأكد من استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، ولاختبار ثبات أداة القياس تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، وتم تلخيص النتائج في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–2): اختبار معامل ألفا كرونباخ

عناصر الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.816
المحور الثاني	0.783
الاستبيان ككل	0.776

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

معامل الثبات يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث إذا لم يكن هناك ثبات فإن معامل ألفا كرونباخ يكون يساوي الصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام، ويتضح من خلال الجدول (أنظر الملحق رقم 01)، أن معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لمجموع عبارات الاستبيان يساوي 0.776 وهي نسبة أعلى من 0.6، ونشير إلى أن معامل ألفا كرونباخ تراوحت بين 0.776 و0.816 وهي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت من الواحد دل على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة، طبقا لقاعدة القياس، وهذه القيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية، وهي قيمة ذات دلالة

إحصائية عالية والتي تعبر على علاقة ترابط واتساق عالي بين عبارات الاستبانة، وأن كل اختبار ثابت صادق وليس كل اختبار صادق ثابت.

ويمكن من خلال الجدول السابق أن نستنتج صدق المحاور عن طريق حساب الجذر التربيعي لقيمة ألفا، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-3): صدق محاور الاستبيان

عناصر الاستبيان	جذر ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.903
المحور الثاني	0.884
الاستبيان ككل	0.880

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

تم حساب مؤشر الصدق والذي يعتبر هذا النوع من الصدق أقرب إلى كونه مؤشرا للثبات، حيث تم احتساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات وفي ضوء ما تقدم فإن مؤشر الصدق للاستبانة أصبح (0.880) وهو معامل ثبات عال، وبالتالي إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان إلى ثبات أداة القياس وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الثاني: تفريغ بيانات الاستبيان

بغرض تفريغ بيانات الاستبيان بطريقة تساعد على الوصول إلى نتائج موضوعية، قمنا باستخدام أدوات إحصائية مختلفة، بالإضافة إلى دراسة الخصائص العامة لعينة الدراسة كما يلي:

أولا- **أدوات الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على الاستبيان، الذي يتكون من مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، علما أن الاستبيان تم إعداده اعتمادا على مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذا مجموعة من الأسئلة التي تعكس صور الفساد الإداري والمالي، بينما لعرضها تم استخدام برنامج التحليل المسمى الحزمة الإحصائيّة للدّراسات الاجتماعيّة " Statistical Package For Social Sciences" SPSS طبعة 20.

ولقد اعتمدنا على بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج "spss"، ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي، وما يندرج ضمنه من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد إجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة، كما تم حساب الانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان؛
- ✓ قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان؛
- ✓ حساب الانحراف المعياري لكل عبارة في الاستبيان، بالاستناد إلى إجابات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان؛
- ✓ حساب المتوسط الحسابي لكل محور من محاور الدراسة؛
- ✓ حساب الانحراف المعياري لكل محور من محاور الدراسة.

ثانيا– كيفية قياس متغيرات الدراسة:

اعتمدنا في قياس دور الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري سلم ليكرت"likert scale" المكون من (05) نقاط.

ثالثا– وصف متغيّرات الدّراسة

بعد توضيح منهجيّة الدّراسة التّطبيقيّة، تأتي مرحلة تفريغ بيانات الاستبيان في جداول إحصائيّة، تحتوي على: التّكرارات؛ المتوسّط الحسابي(*)، والانحراف المعياري.

(*) بالنسبة لقيمة المتوسّط الحسابي سيتمّ أخذ عددين بعد الفاصلة، وعند تفسير هذا المقياس يتمّ تقريب قيمته للأعلى أو للأسفل، بحيث إذا كان العدد بعد الفاصلة أكبر أو يساوي 50 تقرّب قيمة المتوسّط الحسابي للأعلى، أمّا في الحالة العكسيّة فتقرّب للأسفل.

رابعا– المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

بعد الاطلاع والمراجعة لكل قوائم الاستبانة قمنا بترميز البيانات، تفريغها وإدخالها للحاسوب باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية: النسب المئوية لوصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة الأفراد، كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة التشتت لقيم إجابات الأفراد عن أوساطها الحسابية.

خامسا– خصائص عينة الدراسة:

تميزت عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

1– الجنس: وفيما يلي عرض لأهم خصائص العينة من حيث الجنس.

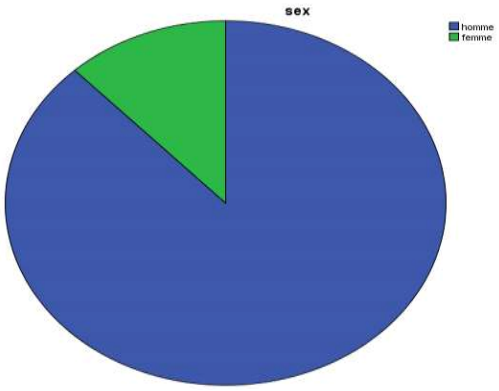
الجدول رقم (3–4): توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	44	%88	1.12	0.108
أنثى	6	%12		
المجموع	50	%100		

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الأفراد باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من حيث الجنس هم ذكور، أي يمثلون ما نسبته 88% من أفراد مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية ، ويرجع سبب سيطرة الحصة الذكورية على الإجابات إلى أن غالبية العاملين في المؤسسة هم من الذكور، وهذا ما يؤكّده الوسط الحسابي الّذي بلغت قيمته 1.12 وهو يقترب من القيمة 1 الّتي تمثّل العلامة المقدّمة لجنس الذّكور، وصغر قيمة الانحراف المعياري توضّح التّجانس في جنس الأفراد المشاركين في الاستبيان، في حين تعود نسبة العاملين الإناث في المؤسسة إلى 12%، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة من حيث الجنس.

الشكل رقم (3-1): توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على جدول توزيع العينة حسب الجنس.

2- السن:

فيما يلي عرض لأهم خصائص العينة من حيث السن.

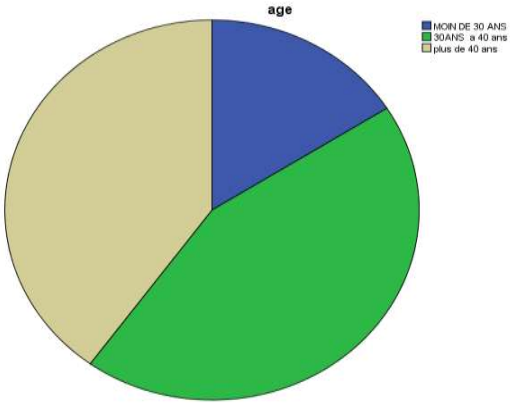
الجدول رقم (3-5): توزيع العينة من حيث السن

السن	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
أقل من 30	8	%16	2.24	0.513
من 30 إلى 40	22	%44		
أكبر من 40	20	%40		

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الأفراد باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من حيث السن ينتمون للفئة العمرية (30-40) في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية، حيث بلغت نسبتهم 44%، وكانت ثاني فئة من حيث النسبة هي الفئة من أكبر من 40 بلغت نسبتها 40%، وأقل نسبة كانت من نصيب الفئة ذات السن الأقل من 30 سنة، ويفسر ارتفاع نسبة الفئة العمرية (30-40) أن غالبيّة سنّ المستجوبين في الاستبيان في المتوسّط يتراوح عند الفئتين 30-40 سنة وأكثر من 40 سنة، وهذا ما يؤكّده الوسط الحسابي الّذي يقترب من القيمة 2، الّتي تمثّل العلامة المقدّمة لهذه الفئة العمريّة، وصغر قيمة الانحراف المعياري توضّح التّجانس في سنّ الأفراد الاستبيان، الشكل الموالي يوضح لنا توزيع العينة من حيث السن.

الشكل رقم (3-2): توزيع العينة حسب السن



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على جدول توزيع العينة حسب السن.

3- سنوات الخبرة:

تم تقسيم أفراد العينة إلى ثلاث فئات تمثل الخبرة المهنية، كل فئة لها مدى 5 سنوات، وقد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب وأفراد العينة.

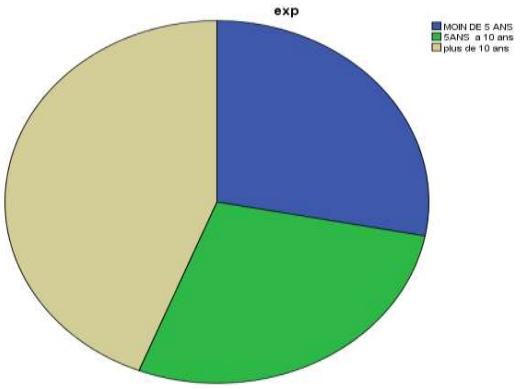
الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	14	%28	2.16	0.709
من 5 إلى 10	14	%.28		
أكثر من 10	22	%44		

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الأفراد باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة، حيث نجد أن النسب مرتبة ترتيبا تنازليا حسب فئات الخبرة المهنية، فما نسبته 44% من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، وما نسبته 14% تعود لكل من الفئتين أقل من 5 سنوات و(5 - 10 سنوات)، وبالتالي يمكن القول أن غالبيّة الأفراد الّذين قدّم لهم الاستبيان في المتوسّط، ضمن المجال الأكثر من 10 سنوات خبرة، وهذا ما يؤكّده المتوسط الحسابي الّذي يقترب من القيمة 2 الّتي تمثّل العلامة المقدّمة لهذه الفئة من الخبرة، وصغر قيمة الانحراف المعياري توضّح التّجانس في خبرة الأفراد المشاركين في الاستبيان، والشكل الموالي يوضح لنا توزيع العينة من حيث سنوات الخبرة.

الشكل رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على جدول توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

4- **المستوى التعليمي:**

فيما يلي عرض لأهم خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي.

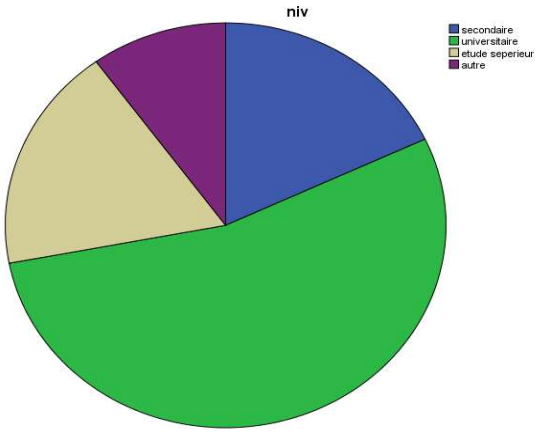
الجدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

ثانوي	9	%18	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جامعي	27	%54	2.20	0.735
دراسات عليا	9	%18		
شهادات أخرى	5	%10		

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الأفراد باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية ذوو مستوى تعليمي جامعي بنسبة 54%، كما بلغت ثاني نسبة 9% لذوي المستوى التعليمي الثانوي ودراسات عليا، أما شهادات أخرى فقد مثلت نسبتها ب 5%، وهذا ما يفسر أن غالبيّة المشاركين في الاستبيان من فئة الجامعيين، وهذا ما يؤكّده الوسط الحسابي الّذي بلغت قيمته 2.20 وهو يقترب من القيمة 1 الّتي تمثّل العلامة المقدّمة لمستوى الجامعيين، وصغر قيمة الانحراف المعياري توضّح التّجانس في المستوى التعليمي للأفراد المشاركين في الاستبيان، والشكل الموالي يوضح لنا توزيع العينة من حيث المستوى التعليمي.

الشكل رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على جدول توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

المطلب الثالث: عرض استجابات الأفراد المبحوثين حول متغيرات الدراسة في مؤسسة سونلغاز

نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل البيانات المجمعة حول مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

أولا- مدى توافر مبادئ الحوكمة:

فيما يلي عرض لتقييم العاملين لمدى توافر مبادئ الحوكمة.

1- إطار فعال لحوكمة الشركات:

الجدول رقم (3-8): إطار فعال لحوكمة الشركات

العبارة الخاصة بمبدأ إطار فعال لحوكمة الشركات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتم توزيع المسؤوليات بين الهيئات الرقابية وذلك لضمان تحقيق مصالح الجمهور.	التكرار	8	28	9	4	1
	النسبة %	16	56	18	8	2
يتم الالتزام بتطبيق القانون بطريقة موضوعية وبأسلوب مهني.	التكرار	14	22	5	7	2
	النسبة %	28	44	10	15	4
المجموع	النسبة %	22	50	14	11.5	3

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 50% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك إطار فعال لحوكمة الشركات، وأن ما نسبته 22% كانوا موافقين بشدة، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 3%.

2- **حقوق المساهمين:**

الجدول رقم (3-9): حقوق المساهمين

العبارة الخاصة بمبدأ حقوق المساهمين		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يستطيع المساهم الحصول على معلومات الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة	التكرار	5	28	8	7	1
	النسبة %	10	85	61	14	2
يمكن لجميع المساهمين تبادل الاستشارات المتعلقة بحقوق ملكي	التكرار	9	23	13	4	1
	النسبة %	18	64	26	8	2
تفصح الشركة عن هيكل رأس مالها وذلك لتمكين المساهم من ممارسة رقابته.	التكرار	8	30	9	2	1
	النسبة	16	60	18	4	2
يقوم المساهم باتخاذ قرارات للشركة كالتعديلات في النظام الأساسي للشركة	التكرار	5	22	13	9	1
	النسبة	10	44	26	18	2
المجموع	النسبة %	13.5	63.25	32.75	22.75	2

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 63.25% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك تطبيق لمبدأ حقوق المساهمين، وأن ما نسبته 32,75% كانوا محايدين، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 2%.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين:

الجدول رقم (3-10): المعاملة المتساوية للمساهمين

العبارة الخاصة بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتمكن المساهم من حصوله على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شرائها	التكرار	10	25	10	5	0
	النسبة %	20	50	20	10	0
لا يتم تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية	التكرار	11	18	15	5	1
	النسبة %	22	26	30	10	2
يتم الإفصاح عن أية مصالح خاصة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين	التكرار	6	20	17	7	0
	السبة	12	40	34	14	0
يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة	التكرار	3	29	16	2	0
	النسبة	6	58	32	4	0
المجموع	النسبة %	15	46	29	9.5	0.5

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 46% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك مبدأ للمعاملة المتساوية للمتعاملين، تليه نسبته 29% كانوا موافقين بشدة، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 0.5%.

4- دور أصحاب المصلحة:

الجدول رقم (3-11): دور أصحاب المصلحة

العبارة الخاصة بمبدأ دور أصحاب المصلحة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتم حصول أصحاب المصالح على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.	التكرار	15	20	8	7	0
	النسبة %	30	40	16	14	0
توفر الشركة معلومات في الوقت المناسب لأصحاب المصالح وبصفة دورية	التكرار	11	27	7	4	1
	النسبة %	22	34	14	8	2
يوجد حرية لاتصال أصحاب المصالح بمجلس الإدارة في حالة مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة	التكرار	8	25	9	6	2
	النسبة	16	50	18	12	4
توجد آليات مشاركة أصحاب المصلحة في تحسين مستويات أداء الشركة	التكرار	7	28	10	4	1
	النسبة	14	56	20	8	2
المجموع	النسبة %	20.5	45	17	10.5	2

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 45% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك مبدأ دور أصحاب المصلحة، تليه نسبته 20.5% كانوا موافقين بشدة، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 2%.

4- الإفصاح والشفافية:

الجدول رقم (3-12): الإفصاح والشفافية

العبارة الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتم إعداد البيانات وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عنها	التكرار	9	33	5	3	0
	النسبة %	18	66	10	6	0
يقوم مدقق مستقل مؤهل بإجراء تدقيق سنوي لحسابات الشركة	التكرار	17	24	7	2	0
	النسبة %	34	48	14	4	0

توفر الشركة قنوات لنشر المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عادل وتكلفة منخفضة في الوقت المحدد	التكرار	9	25	11	5	0
	السبة	18	50	22	10	0
يشمل الإفصاح جميع المعلومات المتعلقة بعوامل المخاطر المتوقعة وكيفية إدارتها	التكرار	7	25	13	5	0
	النسبة	14	50	26	10	0
تتمتع لجنة التدقيق الداخلي بالاستقلال عن الإدارة	التكرار	9	21	8	10	2
	النسبة	18	42	16	20	4
المجموع	النسبة %	20.4	51.2	17.6	10	0.8

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 51.2% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك مبدأ الإفصاح والشفافية، تليه نسبته 20.4 كانوا موافقين بشدة، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 0.8%.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

الجدول رقم (3-13): مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة الخاصة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يوجد فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي .	التكرار	5	26	8	10	1
	النسبة %	10	52	16	20	2
يراجع مجلس الإدارة بشكل جدي الإجراءات التنفيذية ومكافآت المدراء وأعضاء مجلس الإدارة	التكرار	5	24	15	5	1
	النسبة %	10	48	30	10	2
يتأكد مجلس الإدارة من تكامل التقارير المالية للشركة	التكرار	11	30	5	4	0
	النسبة	22	60	10	8	0
يلعب مجلس الإدارة دورا مهما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين	التكرار	7	26	9	7	1
	النسبة	14	52	18	14	2
المجموع	النسبة %	14	53	18.5	13	1.5

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 53% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، تليه نسبته 18.5% كانوا محايدين، في حين عادت أقل نسبة لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 1.5%.

ثانيا– مدى انتشار الفساد الإداري والمالي:

الجدول الموالي يوضح مدى انتشار الفساد الإداري والمالي.

الجدول رقم (3–14): مدى انتشار الفساد الإداري والمالي

العبارة الخاصة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تنتشر في الشركة المحسوبية والوساطة.	التكرار	12	18	12	6	2
	النسبة %	24	36	24	12	4
يستغل بعض موظفي الشركة موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع	التكرار	10	20	12	6	2
	النسبة %	20	40	24	12	4
يتجاوز بعض الموظفين الصلاحيات المحددة والمقررة لهم بشكل دائم.	التكرار	11	18	9	10	2
	النسبة	22	36	18	20	4
يتخذ المدراء قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة للشركة.	التكرار	7	12	15	13	3
	النسبة	14	24	30	26	6
هناك بعض الموظفين يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبتهم.	التكرار	8	14	12	13	3
	النسبة	16	28	24	26	6
تنتشر الرشوة بين الموظفين.	التكرار	3	14	18	9	6
	النسبة	6	28	36	18	12
عدم احترام الموظفين لأوقات العمل.	التكرار	9	21	11	7	2
	النسبة	18	42	22	14	4
يلتزم الموظفون بدليل السلوك الأخلاقي للشركة .	التكرار	6	20	10	13	1
	النسبة	12	40	20	26	2

يلتزم الموظفون بقواعد السلوك المهني.	التكرار	3	19	17	10	1
	النسبة	6	38	34	20	2
يضمن دليل السلوك الأخلاقي سمعة حسنة عن الشركة	التكرار	16	19	11	2	1
	النسبة	32	38	22	4	2
المجموع	النسبة %	17	35	25.4	15.2	4.6

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ما نسبته 35% من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية موافقين على أن هناك فساد إداري ومالي بمختلف أشكاله، تليها نسبة 25.4%هم من المحايدين لهذه الظاهرة وعادت النسبة الأقل لغير الموافقين بشدة والتي بلغت 4.6%.

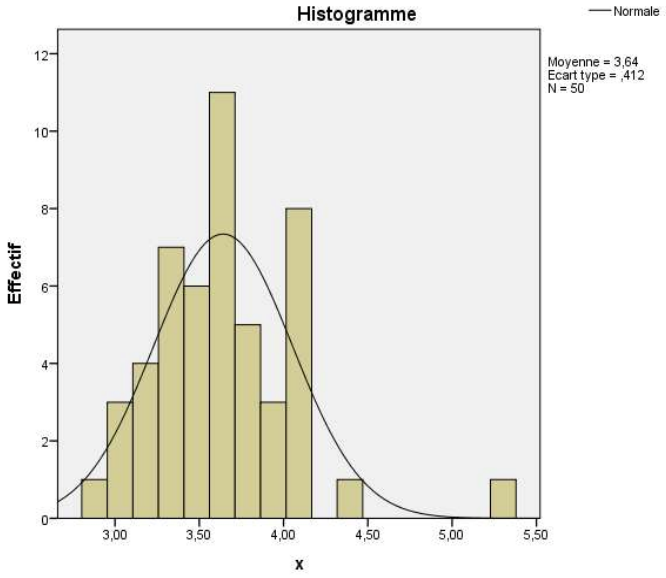
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد التعرض في المبحث السابق لتحليل نتائج الاستبانات، نتعرض الآن لاختبار الفرضيات

المطلب الأول: اختبار الفروق المعنوية

قبل إجراء الاختبارات اللازمة نقوم باختبار ما إذا كانت البيانات تتوزع التوزيع الطبيعي، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التالية: "لا تتبع البيانات الإحصائية التوزيع الطبيعي عند درجة ثقة 95%، وقاعدة أخذ القرار هي قبول الفرضية إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 5% باستخدام Z de Kolmogorov-Smirnov، وبدون هذا الشرط لا يمكن تطبيق الاختبارات المتعلقة بالدراسة بالطريقة البراميترية من الناحية العلمية، حيث تبين لنا بعد الحساب أن البيانات الإحصائية تتبع التوزيع الطبيعي عند درجة ثقة 95%، والملحق رقم (04) يبين لنا الحسابات اللازمة باستعمال البرنامج الإحصائي spss، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(3-5): شكل يبين أن البيانات الإحصائية تأخذ الشكل الطبيعي



المصدر: إعداد الطالبة استخدام برنامج spss

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا تطبق مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

H1: تطبق مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بالحوكمة لتبيان درجة توافر كل منها وفقا لما يراه المستقصى منه، كما قمنا بحساب الانحراف المعياري لكل سؤال لتبيان مدى الإجماع على درجة توافر وعدم توافر كل عبارة، وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-15): الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الحوكمة.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يتم توزيع المسؤوليات بين الهيئات الرقابية وذلك لضمان تحقيق مصالح الجمهور.	3.76	0.894
يتم الالتزام بتطبيق القانون بطريقة موضوعية وبأسلوب مهني.	3.78	1.130
يستطيع المساهم الحصول على معلومات الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.	3.60	0.926
يمكن لجميع المساهمين تبادل الاستشارات المتعلقة بحقوق ملكيتهم.	3.70	0.931
تفصح الشركة عن هيكل رأس مالها وذلك لتمكين المساهم من ممارسة رقابته.	3.84	0.817
يقوم المساهم باتخاذ قرارات للشركة كالتعديلات في النظام الأساسي للشركة	3.42	0.971
يتمكن المساهم من حصوله على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شرائها	3.80	0.881
لا يتم تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية	3.66	1.002
يتم الإفصاح عن أية مصالح خاصة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين	3.50	0.886

يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة	3.66	0.658
يتم حصول أصحاب المصالح على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم	3.86	1.010
توفر الشركة معلومات في الوقت المناسب لأصحاب المصالح وبصفة دورية	3.86	0.926
يوجد حرية لاتصال أصحاب المصالح بمجلس الإدارة في حالة مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة	3.62	1.028
توجد آليات مشاركة أصحاب المصلحة في تحسين مستويات أداء الشركة	3.72	0.882
يتم إعداد البيانات وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عنها	3.96	0.727
يقوم مدقق مستقل مؤهل بإجراء تدقيق سنوي لحسابات الشركة	4.12	0.799
توفر الشركة قنوات لنشر المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عادل وتكلفة منخفضة في الوقت المحدد	3.76	0.870
يشمل الإفصاح جميع المعلومات المتعلقة بعوامل المخاطر المتوقعة وكيفية إدارتها	3.68	0.844
تتمتع لجنة التدقيق الداخلي بالاستقلال عن الإدارة	3.50	1.129
يوجد فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي .	3.48	0.995
يراجع مجلس الإدارة بشكل جدي الإجراءات التنفيذية ومكافآت المدراء وأعضاء مجلس الإدارة	3.54	0.885
يتأكد مجلس الإدارة من تكامل التقارير المالية للشركة	3.96	0.807
يلعب مجلس الإدارة دورا مهما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين	3.62	0.967

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من الجدول السابق نلاحظ أنه بالنسبة لكل المبادئ المتعلقة بالحوكمة قيم المتوسط الحسابي لإجابات العينة كانت جميعها ما بين 3.42 و4.12 وهذه القيم مقابلة للموافق وفق سلم ليكارت المتبع في هذه الدراسة، كما أن الانحراف المعياري المرافق لأغلبية إجابات العينة المدروسة أقل من واحد، وبالتالي نستطيع القول أن المؤسسة تتوفر على مبادئ الحوكمة.

ومنه نستطيع القول أن مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية تعتمد على المبادئ الأساسية للحوكمة حسب رأي عينة الدراسة، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول تطبق مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد فساد إداري ومالي في مؤسسة سونلغاز، ولاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة لكل سؤال من أسئلة انتشار الفساد الإداري والمالي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تنتشر في الشركة المحسوبية والوساطة.	**3.64**	**1.102**
يستغل بعض موظفي الشركة موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع	**3.60**	**1.069**
يتجاوز بعض الموظفين الصلاحيات المحددة والمقررة له بشكل دائم.	**3.52**	**1.165**
يتخذ المدراء قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة للشركة.	3.14	1.143
هناك بعض الموظفين يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبتهم.	3.22	1.183
تنتشر الرشوة بين الموظفين.	2.98	1.097
عدم احترام الموظفين لأوقات العمل.	3.56	1.072
يلتزم الموظفون بدليل السلوك الأخلاقي للشركة .	3.34	1.062
يلتزم الموظفون بقواعد السلوك المهني.	3.26	0.922
يضمن دليل السلوك الأخلاقي سمعة حسنة عن الشركة	4.50	3.940

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط إجابات العينة التي كانت ضمن المجال (2.60-3.39) والتي تقع ضمن فئة المحايد وفق مقياس ليكارت الخماسي تشمل كل من يتخذ المدراء قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة للشركة، هناك بعض الموظفين يقومون ببعض التجاوزات المالية دون

محاسبتهم، تنتشر الرشوة بين الموظفين، يلتزم الموظفون بدليل السلوك الأخلاقي للشركة ويلتزم الموظفون بقواعد السلوك المهني، في حين عادت أعلى متوسط بقيمة 4.50 والتي يقع ضمن فئة الموافق بشدة لعبارة يضمن دليل السلوك الأخلاقي سمعة حسنة عن الشركة، وكانت ضمن فئة الموافق كل من تنتشر في الشركة المحسوبية والوساطة، يستغل بعض موظفي الشركة موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع، يتجاوز بعض الموظفين الصلاحيات المحددة والمقررة له بشكل دائم وعدم احترام الموظفين لأوقات العمل.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية والعلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية

نقوم من خلاله باختبار مدى العلاقة التي بين توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي، وذلك باستعمال معامل الارتباط Pearson، وكذا معرفة العلاقة التي تربط بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية.

أولا– اختبار الفرضية الثالثة الرئيسية:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

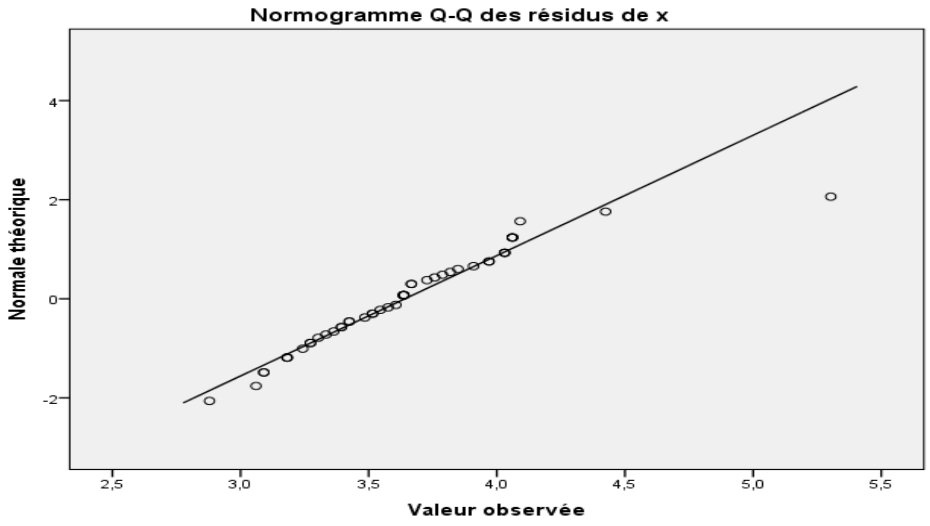
H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

يتم اختبارها من خلال قياس معامل الارتباط بيرسون بين توافر مبادئ الحوكمة وبين انتشار الفساد الإداري والمالي، ولحساب معامل الارتباط **Pearson** توجد عدة فروض لابد من توفرها:

- ✓ يجب أن تكون البيانات في صورة أزواج مرتبطة؛
- ✓ وحدة القياس لابد أن تكون بفترة على الأقل؛
- ✓ البيانات لكل متغير يجب أن تتوزع طبيعيا؛
- ✓ العلاقة بين المتغيرين يجب أن تكون خطية.

ونظرا لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال ما تم التطرق إليه سابقا، وخطية العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3–6): خطية العلاقة بين توافر مبادئ الحوكمة وبين انتشار الفساد الإداري والمالي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss .

ومنه إمكانية استخدام معامل الارتباط **Pearson** وذلك لاختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–17): معامل الارتباط Pearson بين توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي

	الحوكمة	الفساد الإداري والمالي
الحوكمة		
معامل الارتباط بيرسون	1	0.078
المعنوية (sig)		0.590
الفساد الإداري والمالي		
معامل الارتباط بيرسون		1
المعنوية (sig)	0.078	
	0.590	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مبادئ الحوكمة وانشار الفساد الإداري والمالي، كانت المعنوية مساوية ل 0.590 وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية، مع الإشارة إلى طردية هذه العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي.

ومنه نستطيع القول بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية وذلك وفقا لإجابات عينة الدراسة.

ومن خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وباستعمال البرنامج الإحصائي spss، اتضح أن الاتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية مستقيمة، لذلك تم الاعتماد في تمثيله على المعادلة العامة للمستقيم ($y = a\ x + b$)، ويمكن تقييم النموذج التقديري للدراسة (الملحق رقم 08) الذي يوضح لنا قيمة معاملات النموذج كما يلي:

$$\mathbf{Y = 0.166\ x + 2.86}$$

ندرس العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية، من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، ومن ثم نقوم بإسقاط النتيجة على مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات.

ثانيا– اختبار فرضية العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية

نقوم باختبار هذه الفرضية باستعمال معامل الارتباط بيرسون.

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

الجدول رقم (3–18): معامل الارتباط Pearson بين توافر مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية

	الحوكمة	الأطر الأخلاقية للموظفين
الحوكمة		
معامل الارتباط بيرسون	1	0.071
المعنوية (sig)		0.626
الأطر الأخلاقية للموظفين		
معامل الارتباط بيرسون	0.071	1
المعنوية (sig)	0.626	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية ، كانت المعنوية مساوية ل 0.626 وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والأطر الأخلاقية في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية.

ونستنتج من خلال ما سبق أن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة وضعف الأطر الأخلاقية في المؤسسة محل الدراسة، وبالرجوع إلى مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات نجد أن على المؤسسة التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–19): مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات

		الإطار المؤسسي لحوكمة الشريكات	
		ضعيف	قوي
الأطر الأخلاقية	ضعيفة	التركيز على التغلب على الفساد المؤسسي	**التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم**
	قوية	التركيز على تحسين حوكمة الشركات	التركيز على نشر أفضل الخبرات العملية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج.

من خلال الجدول يتبين أن على مديرية الغار والكهرباء بالمدية التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم، وهذا من خلال قيام المؤسسة بفتح منصب مدير أخلاقيات المهنة، الذي يختص في النظر للأخلاقيات والمبادئ السلوكية للموظفين.

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومحوري الدراسة

نقوم من خلال هذه الدراسة بمعرفة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الشخصية، حيث تم استخدام اختبار (F) "تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA" للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة الأساسية باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

المطلب الأول: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى توافر مبادئ الحوكمة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى اختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

H_1: توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

- ✓ إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من أو يساوي (0.05) نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1)؛
- ✓ إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من (0.05) نقبل فرضية العدم (H_0)، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

الجدول رقم (3–20): نتائج تحليل التباين الأحادي

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	4.280	39	0.110	1.097	0.467	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	1.000	10	0.100			
	مجموع	5.280	49	-			
العمر	بين المجموعات	21.953	39	0.563	1.778	0.166	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	3.167	28	0.552			
	مجموع	25.120	49	-			
	بين المجموعات	32.053	39	0.822			

الخبرة	داخل المجموعات	2.667	10	0.267	3.082	0.030	دالة إحصائية
	مجموع	34.720	49	-			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	29.333	39	0.752	1.128	0.446	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	6.667	10	0.667			
		36.000	49	-			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ **بالنسبة للجنس**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى توافر مبادئ الحوكمة في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية حسب عينة الدراسة باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة F (1.097) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للعمر**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى توافر مبادئ الحوكمة في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة F (1.778) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للخبرة المهنية**: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى توافر مبادئ الحوكمة في المؤسسة باختلاف الخبرة المهنية، حيث جاءت قيمة F (3.082)، كما نلاحظ أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، لذا لابد من معرفة مصدر الاختلاف وذلك من خلال استخدام اختبار LSD للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (3-21): اختبار LSD

الخبرة (I)	الخبرة (J)	متوسط الفروق (I-J)	مستوى الدلالة
أقل من 5سنوات	من 5إلى 10سنوات	0.13512	0.394
	أكبر من10سنوات	-0.07316	0.609
من 5إلى 10سنوات	أقل من 5سنوات	-0.13512	0.394
	أكبر من10سنوات	-0.20828	0.149

أكبر من10سنوات	أقل من 5سنوات	0.07316	0.609
	من 5إلى 10سنوات	0.20828	0.149

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الفروق بين مختلف سنوات الخبرة غير معنوية لأن المعنوية الإحصائية أو مستوى الدلالة كانت أكبر من 0.05.

- ✓ **بالنسبة للمستوى التعليمي**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى توافر مبادئ الحوكمة في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة F (1.128) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

المطلب الثاني: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى انتشار الفساد الإداري والمالي

نسعى من خلال هذا المطلب إلى اختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى انتشار الفساد الإداري والمالي باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

H_1: توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو انتشار الفساد الإداري والمالي باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لهذه الفرضية.

الجدول رقم (3-22): نتائج تحليل التباين الأحادي

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	2.863	23	0.124	1.339	0.235	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	2.417	26	0.093			
	مجموع	5.280	49	-			
العمر	بين المجموعات	11.903	23	0.518	1.018	0.479	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	13.217	26	0.508			
	مجموع	25.120	49	-			

الخبرة	بين المجموعات	22.103	23	0.961	1.980	0.047	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	12.617	26	0.485			
	مجموع	34.720	49	-			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	20.533	23	0.893	1.501	0.158	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	15.467	26	0.595			
		36.000	49	-			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ **بالنسبة للجنس**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية حسب عينة الدراسة باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة F (1.339) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للعمر**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة F (1.018) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للخبرة المهنية**: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة باختلاف الخبرة المهنية، حيث جاءت قيمة F (1.980) وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، كما أن قيمة المعنوية الإحصائية كانت مساوية ل 0.047 وهي أقل من 0.05، ولهذا السبب لابد من معرفة مصدر الاختلاف وذلك من خلال استخدام اختبار LSD للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (3-23): اختبار LSD

الخبرة (I)	الخبرة (J)	متوسط الفروق (I-J)	مستوى الدلالة
أقل من 5سنوات	من 5إلى 10سنوات	-0.09286	0.787
	أكبر من10سنوات	-0.08117	0.797
من 5إلى 10سنوات	أقل من 5سنوات	0.09286	0.787
	أكبر من10سنوات	0.01169	0.970
أكبر من10سنوات	أقل من 5سنوات	0.08117	0.794
	من 5إلى 10سنوات	-0.01169	0.970

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الفروق بين مختلف سنوات الخبرة غير معنوية لأن المعنوية الإحصائية أو مستوى الدلالة كانت أكبر من 0.05.

- ✓ **بالنسبة للمستوى التعليمي**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة F (1.501) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

المطلب الثالث: العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي.

نسعى من خلال هذا المطلب إلى اختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي (محوري الدراسة) باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

H_1: توجد فروق بين متوسطات إجابات العاملين بمديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي (محوري الاستبيان) باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، الخبرة المهنية).

والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لهذه الفرضية.

الجدول رقم (3-24): نتائج تحليل التباين الأحادي

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	3.256	29	0.112	1.110	0.411	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	2.024	20	0.101			
	مجموع	5.280	49	-			
العمر	بين المجموعات	16.358	29	0.564	1.288	0.282	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	13.217	26	0.508			
	مجموع	25.120	49	-			
الخبرة	بين المجموعات	21.280	29	0.734	1.092	0.426	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	12.617	26	0.485			
	مجموع	34.720	49	-			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	23.476	29	0.810	1.293	0.278	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	12.524	20	0.626			
		36.000	49	-			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ **بالنسبة للجنس**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية حسب عينة الدراسة باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة F (1.110) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للعمر**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة F (1.288) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

- ✓ **بالنسبة للخبرة المهنية**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة باختلاف الخبرة المهنية، حيث جاءت قيمة F (1.092) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✓ **بالنسبة للمستوى التعليمي**: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو مدى توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسة حسب عينة الدراسة باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة F (1.293) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل، تم استهداف عينة من العاملين في مديرية توزيع الغاز والكهرباء بالمدية، وذلك باستعمال الاستبانة كأداة للدراسة، وبعدها تم اختبار مدى ثبات وصدق الاستبانة وهذا باستعمال معامل ألفا كرونباخ والجذر التربيعي لألفا كرونباخ حيث بلغت على التوالي نسبتهما 77.6% و 88% وهي قيمتان عاليتان مما يثبت ثبات وصدق الاستبانة.

بعد ذلك قمنا بتفريغ البيانات من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، ولتحليل نتائج الاستبانة تم اختبار البيانات، وتم التوصل بأنها تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم إجراء من خلالها مختلف الاختبارات الإحصائية (معامل الارتباط بيرسون، تحليل التباين الأحادي، معادلة الانحدار).

وبعد جملة من التحليلات تم التوصل بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الحد من الفساد الإداري والمالي، وبالتالي طردية العلاقة بينهما، هذا ما دفعنا إلى اختبار العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية حيث بلغت قيمة المعنوية 0.626 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بينهما، وتم من خلالها اسقاط النتائج على مصفوفة مبادئ وقيم الحوكمة وفيها تم نصح المؤسسة بالتركيز عى بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم.

الخاتمة العامة:

استهدفت دراستنا موضوع "**دور الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي**" والذي يعتبر من أهم المواضيع، حيث بينت الدراسة على أنه بالرغم من عدم وجود تعريف موحد لمفهوم حوكمة الشركات إلا أن العديد من الدول سارعت إلى تبني المفهوم وتطبيقه خاصة بعد الانهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية مثل: شركة إنرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت الحوكمة من المواضيع البارزة التي فرضت نفسها على المؤسسات من بينها المؤسسات الجزائرية، وهذا من خلال إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 التي تعد خطوة مهمة لدفع المؤسسات الجزائرية لتبني مفهوم الحوكمة، وهذا للحد من التلاعبات الإدارية والمالية التي تحصل في أغلب المؤسسات من قبل الإدارات التنفيذية باعتبارها الجهة الماسكة لزمام الأمور داخل الشركة، وبالتالي فالفساد الإداري والمالي هو من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات، هذا ما أدى إلى التزامها بمبادئ الحوكمة وذلك للحد من الفساد الإداري والمالي، وبذلك يجب النظر إلى الأخلاقيات على أنها مجموعة قيم ومبادئ التي تحدد بها الشركة طبيعة مهمتها وعملياتها، وباختصار فإن وجود معايير سليمة لحوكمة الشركات لا يضمن بيئة خالية من الفساد، لذلك يكون السلوك الأخلاقي البعيد عن القيم والمبادئ هو أصل المشكلة.

اختبار الفرضيات:

انطلاقا من محتوى الدراسة يمكن اختبار الفرضيات التي تم وضعها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أنه يعد تبني نظام حوكمة الشركات بصفة عامة أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي، فقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال الدراسة النظرية، وهذا لأن تبني نظام حوكمة الشركات يعمل على ضمان حقوق كل الأطراف واحترام حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات ومنح حق المساءلة والمشاركة، مما يساهم في محاربة الفساد الإداري والمالي، أما في الدراسة التطبيقية فقد تم نفي الفرضية وهذا لأن وجود معايير سليمة لحوكمة الشركات لا يضمن بيئة خالية من الفساد، فالسلوك الأخلاقي البعيد عن المبادئ والقيم هو أصل مشكلة الفساد.

❋ **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن التعامل مع الفساد في الجزائر يقتضي إدارة وتخطيط استراتيجي وقيم وشفافية في التسيير من أجل القضاء عليه أو التقليل منه، فقد تم إثبات صحة الفرضية في الدراسة النظرية، فهناك العديد من الإستراتجيات التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الفساد الإداري والمالي والوقاية منه، إلا أن أداءها ضعيف، وهذا لافتقارها للكفاءة والفعالية لأن غياب الشفافية، القيم واللامبالاة في الجزائر أدى إلى تفاقم الظاهرة مما دفعهم إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها على أجهزة الدولة بما فيها المؤسسات.

❋ **الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي في مديرية الغار والكهرباء بالمدية.

***الفرضية الفرعية الأولى:** تطبق مديرية الغار والكهرباء بالمدية مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من خلال الفصل التطبيقي تم إثبات صحة الفرضية وهذا من خلال حساب المتوسط الحسابي لإجابات العينة حيث كانت جميع القيم ما بين 3.42 و4.12 وهذه القيم مقابلة للموافق وفق سلم ليكارت المتبع في هذه الدراسة، كما أن الانحراف المعياري المرافق لأغلبية إجابات العينة المدروسة أقل من واحد ولذلك نستطيع القول أن المؤسسة تتوفر على مبادئ الحوكمة.

***الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد فساد إداري ومالي في مديرية الغار والكهرباء بالمدية.

من خلال الفصل التطبيقي ومن خلال المتوسط الحسابي لانتشار المحسوبية والوساطة، استغلال بعض الموظفين موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع و تجاوز الموظفين بعض الصلاحيات المحددة والمقررة لهم بشكل دائم، فكانت ضمن المجال 3.42 و 4.12 وهذه القسم مقابلة للموافق وفق سلم ليكارت الخماسي، أما بقية أسئلة الفساد فكانت متوسطاتها ضمن مجال المحايدين 2.60 و 3.39.

وبالتالي فإن هناك فساد إداري ومالي موجود في المؤسسة كالمحسوبية والوساطة، تجاوز بعض الموظفين موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع وكذا بعض الصلاحيات المحددة والمقررة لهم.

❋ **وكإجابة للفرضية الثالثة (الرئيسية):**

فقد تم نفي الفرضية، من خلال الفصل التطبيقي وهذا لأن المعنوية كانت مساوية ل 0.590 وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة والتي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي لمديرية الغار والكهرباء بالمدية.

نتائج الدراسة:

- يعتبر الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات، والتي تحد من نموها وتطورها، وكذا تغليب مصلحة الأفراد على غيره، والتي بدورها تؤثر على المؤسسة وعلى المجتمع ككل؛
- يظل الفساد الإداري والمالي من أخطر المشاكل التي تعرقل المؤسسة، وتضعف الحوكمة الجيدة؛
- الشفافية، المساءلة، المحاسبة والنزاهة هي بمثابة القيم الأساسية لمفهوم الحوكمة؛
- أكدت الدراسة أن تبني نظام حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية، وبالتالي محاربة الفساد؛
- عدم ثقافة موظفي مديرية الغار والكهرباء بالمدية لمفهوم الحوكمة؛
- وجود معايير سليمة لحوكمة الشركات لا يضمن بيئة خالية من الفساد، لذلك يكون السلوك الأخلاقي البعيد عن القيم والمبادئ هو أصل المشكلة.

التوصيات:

- أن لا تقتصر المؤسسات في مكافحتها للفساد على سن القوانين والتشريعات، بل لابد أن تضيف إليها تعزيز القيم الدينية والأخلاقية في التعاملات؛
- إقامة دورات تدريبية دورية للعاملين بالمؤسسة في القيم الدينية والأخلاقية؛
- تحسين ظروف العاملين بما يحقق لهم الكفاية، وتجنبهم الوقوع في الفساد؛
- تفعيل دور المتعامل السري، لمراقبة أداء العاملين، ومحاسبة المخطئ منهم؛
- تحسين البيئة الاجتماعية للموظفين لأن لها دور في السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلى خرق الأنظمة وبالتالي حدوث الفساد؛
- على مديرية الغار والكهرباء بالمدية نشر ثقافة الحوكمة؛
- على مديرية الغار والكهرباء بالمدية فتح فرع خاص بمدير أخلاقيات المهنة.

آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في دراستنا موضوع دور الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، وحاولنا بذلك معالجة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار دراستنا قد أحاطت بكل جوانب الموضوع، وبهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- أثر تركيبة مجلس الإدارة على تطبيق حوكمة الشركات؛
- دور دليل السلوك الأخلاقي في الحد من الفساد الإداري والمالي؛
- واقع الحوكمة في الشركات العائلية؛
- دور البيئة الإجتماعية للموظفين في الحد من الفساد الإداري والمالي؛
- أهمية الدورات التدريبية الأخلاقية للحد من الفساد الإداري والمالي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم؛

2- الحديث النبوي الشريف.

أولا- المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2010؛

2- سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي – دراسة مقارنة- (بدون سنة نشر) ؛

3- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب، تطبيقات حوكمية في المصارف)، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ؛

4- طه فارس، أسس مكافحة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية، (بدون سنة نشر)؛

5- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007؛

6- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري (ماهيته، أسبابه ومظاهره)، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، 2015؛

7- علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الأستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى،2014؛

8- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي/مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2015؛

9- كايد كريم الركيبات، الفساد الاداري والمالي (مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015؛

10-محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والاداري في الفقه الجنائي الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013؛

11-محمد شريف توفيق، قراءات من الأنترنات في حوكمة الشركات (الأهمية والمبادئ والمصطلحات)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2005؛

12-ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، يميك، القاهرة، 2014؛

13-نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2007؛

14-هاشم الشمري، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010؛

15-وليد عبد الرحمان خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 1430هـ؛

16-يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014؛

17-حوكمة الشركات، بورصتي القاهرة والإسكندرية، (بدون إسم الكاتب وسنة النشر).

II. –الأطروحات والرسائل والمذكرات

أ– أطروحات دكتوراه

1- حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، 2011-2012؛

2- فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر(1989-2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جوان 2014؛

3- حاحة عبد العالي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، حقوق ،تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013؛

4- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

ب– رسائل ماجستير

1- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شركـــــــات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجيستر في المحاسبة /التحليل المالي، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمـارك، 2010؛

2- هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين)، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتسيير، كلية التجارة، فلسطين، 2012؛

3- جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 2010/2009؛

4- علي جابر اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2010؛

5- باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جوان2015.

ت- مذكرات الماستر

1- سعدادو حفيظة، دور الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2012-2013.

III. -المجلات

1- أحمد زكرياء صيام، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة علوم إنسانية السنة السابعة، العدد 42، صيف 2009؛

2- بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد (3)، المدية، أفريل 2015؛

3- تيسير زاهر، عذوان علي، الحوكمة المؤسساستية ودورها في للحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد4، 2014؛

4- جون.د.سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات"أدوات مكافحة الفساد، قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات"، مجلة تانفورد بيزنس، الدليل السابع للمنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2008؛

5- حامد محمد، عباس محمد علي، الفساد المالي والاداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، السنة الثامنة، 2016؛

6- حديد نوفل، مسوس كريمة، العلاقة بين حوكمة نظم المعلومات وحوكمة المؤسسات وسيرورة تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، العدد05 ،2014؛

7- عبد الرزاق حبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، 2011؛

8- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، بحوث اقتصادية عربية، العدد49، 2009؛

9- علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة،العدد 21، 2011؛

10- فاطمة ابراهيم خلف، السياسات المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر(1980-2008)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، مصر، 2011؛

11-محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق والبحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، العدد الثاني، الاسكندرية، 2010؛

12-نواف سالم كنعان، جزئية من ملخص بحث بعنوان الفساد الاداري والمالي اسبابه وآثاره ، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد 33، يناير 2008.

IV. المؤتمرات

1- جعفر عبد السلام، التعريف بالفساد وصورة من الوجهة الشرعية، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بفيينا، خلال الفترة 6-2003/10/8 م؛

2- زياد محمد زريقات، حاكمية الشركات والمسؤولية الإجماعية (تجربة الأسواق الناشئة)، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والصرفية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، يومي17-18 أبريل 2011؛

3- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول الحوكمة في تفعيل اداء المؤسســـات و الاقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013؛

4- صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، ورقة بحثية مقدة في المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19 و20 نوفمبر 2013؛

5- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الادارة في عصر المعرفة "، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15- 17 ديسمبر 2012؛

V. الملتقيات

1- أحسين عثماني، سعاد شعبانية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والادارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012؛

2- بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2011؛

3- بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري ومدخل لظاهرة غسيل الأموال واستشارها، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012؛

4- بن لحسن الهواري، أثر آليات العولمة على الفساد الاداري والمالي في الدول العربية، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012؛

5- جميل احمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012؛

6- جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي6-7ماي 2012؛

7- حساني رقية، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري – جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي6-7ماي 2012؛

8- دادن عبد الغني، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي2012؛

9- صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، واقع حوكمة الشركات في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركـات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي2012؛

10-عاشور مرزيق، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012؛

11-عزيزة بن سمينة، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مداخلة في الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية"، الواقع العملي وآفاق لتطوير – تجارب الدول"- جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، يومي 03-04 / 12 / 2012؛

12-ماضي بالقاسم، خدادمية آمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012؛

13-محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث، الرباط، المملكة المغربية، ماي 2008، ص24؛

14-مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، الفساد الإداري والمالي، (أسبابه ،مظاهره ومؤشرات قياسه)، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012.

VI. قوانين:

1- قانون رقم 01/06/ المؤرخ في 21 محرم 1424هـ الموافق ل 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانيا– المواقع الإلكترونية

1- Www.academia.edu;
2- Www.arabanticorruption.org ; تاريخ الإطلاع 2017/03/27
3- Www.transparency.org. تاريخ الإطلاع 2017/03/29

ثالثا– المراجع باللغة الأجنبية

1- Centre international pour l' entreprise privée, (CIPE Bulletin en français), juin2008/N°:3 ;
2- Moffett, M and others, Governance and performance,Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper N 406,March 2004;
3- S.H.Alatas,The sociology of corruption,Times Books,International,1980.

الملحق رقم (01): الإستبيان

سيدي ، سيدتي:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حول:

"دور الحوكمة للحد من الفساد الإداري و المالي"

نرجو من سيادتكم المحترمة الإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة ، علما بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم مني كامل الاحترام والتقدير وأشكركم مسبقا على تعاونكم ، ومساهمتكم في إثراء هذه الدراسة.

وإن كان لكم اهتمام بنتائج هذه الدراسة فإنه سيشرفني بعد الانتهاء منها إرسال نسخة لكم.

meghdourfz2017@gmail.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- **الجنس** :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر** :

أقل من 30 ☐ من 30- 40 ☐ أكبر من 40 ☐

3- **الخبرة** :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4- **المستوى التعليمي**:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

شهادات أخرى .....

القسم الثاني: ويتضمن محورين

- ضع العلامة(×) في الخانة التي تراها مناسبة لكل عبارة.

المحورالأول: مدى توافر مبادئ الحوكمة.

المبدأ	الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
إطار فعال لحوكمة الشركات	1	يتم توزيع المسؤوليات بين الهيئات الرقابية وذلك لضمان تحقيق مصالح الجمهور.					
	2	يتم الالتزام بتطبيق القانون بطريقة موضوعية وبأسلوب مهني.					
حقوق المساهمين	3	يستطيع المساهم الحصول على معلومات الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.					
	4	يمكن لجميع المساهمين تبادل الاستشارات المتعلقة بحقوق ملكيتهم.					
	5	تفصح الشركة عن هيكل رأس مالها وذلك لتمكين المساهم من ممارسة رقابته.					
	6	يقوم المساهم باتخاذ قرارات للشركة كالتعديلات في النظام الأساسي للشركة					
المعاملة المتساوية للمساهمين	7	يتمكن المساهم من حصوله على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شرائها					
	8	لا يتم تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية					
	9	يتم الإفصاح عن أية مصالح خاصة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين					
	10	يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة					
دور أصحاب المصلحة	11	يتم حصول أصحاب المصالح على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم					
	12	توفر الشركة معلومات في الوقت المناسب لأصحاب المصالح وبصفة دورية					
	13	يوجد حرية لاتصال أصحاب المصالح بمجلس الإدارة في حالة مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة					
	14	توجد آليات مشاركة أصحاب المصلحة في تحسين مستويات أداء الشركة					

الإفصاح والشفافية	**15**	يتم إعداد البيانات وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عنها						
	16	يقوم مدقق مستقل مؤهل بإجراء تدقيق سنوي لحسابات الشركة						
	17	توفر الشركة قنوات لنشر المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عادل وتكلفة منخفضة في الوقت المحدد						
	18	يشمل الإفصاح جميع المعلومات المتعلقة بعوامل المخاطر المتوقعة وكيفية إدارتها						
	19	تتمتع لجنة التدقيق الداخلي بالاستقلال عن الإدارة						
مسؤوليات مجلس الإدارة	**20**	يوجد فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي .						
	21	يراجع مجلس الإدارة بشكل جدي الإجراءات التنفيذية ومكافآت المدراء وأعضاء مجلس الإدارة						
	22	يتأكد مجلس الإدارة من تكامل التقارير المالية للشركة						
	23	يلعب مجلس الإدارة دورا مهما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين						

المحور الثاني: مدى انتشار الفساد الإداري والمالي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
24	تنتشر في الشركة المحسوبية والوساطة.					
25	يستغل بعض موظفي الشركة موقعهم الوظيفي لخرق الأنظمة والكسب غير المشروع					
26	يتجاوز بعض الموظفين الصلاحيات المحددة والمقررة لهم بشكل دائم.					
27	يتخذ المدراء قرارات تتعلق بتحقيق منافع شخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة للشركة.					
28	هناك بعض الموظفين يقومون ببعض التجاوزات المالية دون محاسبتهم.					
29	تنتشر الرشوة بين الموظفين.					
30	عدم احترام الموظفين لأوقات العمل.					
31	يلتزم الموظفون بدليل السلوك الأخلاقي للشركة .					
32	يلتزم الموظفون بقواعد السلوك المهني.					
33	يضمن دليل السلوك الأخلاقي سمعة حسنة عن الشركة					

الملحق رقم (02): معامل ألفا كرونباخ

الجدول رقم (01): معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,776	33

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الجدول رقم (02): معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,816	23

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الجدول رقم (03): معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,738	10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (03): جداول تبين إجابات الأفراد حسب سلم ليكارت الخماسي.

q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	7	14,0	14,0	16,0
	pas sure	8	16,0	16,0	32,0
	satisfais	29	58,0	58,0	90,0
	satisfais beaucoup	5	10,0	10,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	4	8,0	8,0	10,0
	pas sure	13	26,0	26,0	36,0
	satisfais	23	46,0	46,0	82,0
	satisfais beaucoup	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	2	4,0	4,0	6,0
	pas sure	9	18,0	18,0	24,0
	satisfais	30	60,0	60,0	84,0
	satisfais beaucoup	8	16,0	16,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	9	18,0	18,0	20,0
	pas sure	13	26,0	26,0	46,0
	satisfais	22	44,0	44,0	90,0
	satisfais beaucoup	5	10,0	10,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	5	10,0	10,0	10,0
	pas sure	10	20,0	20,0	30,0
	satisfais	25	50,0	50,0	80,0

	satisfais beaucoup	10	20,0	20,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	5	10,0	10,0	12,0
	pas sure	15	30,0	30,0	42,0
	satisfais	18	36,0	36,0	78,0
	satisfais beaucoup	11	22,0	22,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	7	14,0	14,0	14,0
	pas sure	17	34,0	34,0	48,0
	satisfais	20	40,0	40,0	88,0
	satisfais beaucoup	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	2	4,0	4,0	4,0
	pas sure	16	32,0	32,0	36,0
	satisfais	29	58,0	58,0	94,0
	satisfais beaucoup	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	7	14,0	14,0	14,0

	pas sure	8	16,0	16,0	30,0
	satisfais	20	40,0	40,0	70,0
	satisfais beaucoup	15	30,0	30,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	4	8,0	8,0	10,0
	pas sure	7	14,0	14,0	24,0
	satisfais	27	54,0	54,0	78,0
	satisfais beaucoup	11	22,0	22,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	6	12,0	12,0	16,0
	pas sure	9	18,0	18,0	34,0
	satisfais	25	50,0	50,0	84,0
	satisfais beaucoup	8	16,0	16,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	4	8,0	8,0	10,0
	pas sure	10	20,0	20,0	30,0
	satisfais	28	56,0	56,0	86,0
	satisfais beaucoup	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	3	6,0	6,0	6,0
	pas sure	5	10,0	10,0	16,0
	satisfais	33	66,0	66,0	82,0
	satisfais beaucoup	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	2	4,0	4,0	4,0
	pas sure	7	14,0	14,0	18,0
	satisfais	24	48,0	48,0	66,0
	satisfais beaucoup	17	34,0	34,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	5	10,0	10,0	10,0
	pas sure	11	22,0	22,0	32,0
	satisfais	25	50,0	50,0	82,0
	satisfais beaucoup	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	5	10,0	10,0	10,0
	pas sure	13	26,0	26,0	36,0
	satisfais	25	50,0	50,0	86,0
	satisfais beaucoup	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	10	20,0	20,0	24,0
	pas sure	8	16,0	16,0	40,0
	satisfais	21	42,0	42,0	82,0
	satisfais beaucoup	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	10	20,0	20,0	22,0
	pas sure	8	16,0	16,0	38,0
	satisfais	26	52,0	52,0	90,0
	satisfais beaucoup	5	10,0	10,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	5	10,0	10,0	12,0
	pas sure	15	30,0	30,0	42,0
	satisfais	24	48,0	48,0	90,0
	satisfais beaucoup	5	10,0	10,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais	4	8,0	8,0	8,0
	pas sure	5	10,0	10,0	18,0
	satisfais	30	60,0	60,0	78,0
	satisfais beaucoup	11	22,0	22,0	100,0

	Total	50	100,0	100,0	

q23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	7	14,0	14,0	16,0
	pas sure	9	18,0	18,0	34,0
	satisfais	26	52,0	52,0	86,0
	satisfais beaucoup	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	6	12,0	12,0	16,0
	pas sure	12	24,0	24,0	40,0
	satisfais	18	36,0	36,0	76,0
	satisfais beaucoup	12	24,0	24,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	6	12,0	12,0	16,0
	pas sure	12	24,0	24,0	40,0
	satisfais	20	40,0	40,0	80,0
	satisfais beaucoup	10	20,0	20,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q26

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	10	20,0	20,0	24,0
	pas sure	9	18,0	18,0	42,0
	satisfais	18	36,0	36,0	78,0
	satisfais beaucoup	11	22,0	22,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	3	6,0	6,0	6,0
	non satisfais	13	26,0	26,0	32,0
	pas sure	15	30,0	30,0	62,0
	satisfais	12	24,0	24,0	86,0
	satisfais beaucoup	7	14,0	14,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	3	6,0	6,0	6,0
	non satisfais	13	26,0	26,0	32,0
	pas sure	12	24,0	24,0	56,0
	satisfais	14	28,0	28,0	84,0
	satisfais beaucoup	8	16,0	16,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q29

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	6	12,0	12,0	12,0
	non satisfais	9	18,0	18,0	30,0
	pas sure	18	36,0	36,0	66,0
	satisfais	14	28,0	28,0	94,0
	satisfais beaucoup	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q30

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	2	4,0	4,0	4,0
	non satisfais	7	14,0	14,0	18,0
	pas sure	11	22,0	22,0	40,0
	satisfais	21	42,0	42,0	82,0
	satisfais beaucoup	9	18,0	18,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q31

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	13	26,0	26,0	28,0
	pas sure	10	20,0	20,0	48,0
	satisfais	20	40,0	40,0	88,0
	satisfais beaucoup	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q32

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	10	20,0	20,0	22,0
	pas sure	17	34,0	34,0	56,0
	satisfais	19	38,0	38,0	94,0
	satisfais beaucoup	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

q33

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non satisfais de tout	1	2,0	2,0	2,0
	non satisfais	2	4,0	4,0	6,0

	pas sure	11	22,0	22,0	28,0
	Satisfais	19	38,0	38,0	66,0
	satisfais beaucoup	16	32,0	32,0	98,0
	31	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة باستعمال Kolmogorov-Smirnov[a]

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
x	,115	50	,094	,916	50	,002

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الاستبيان.

Statistiques descriptives

	N	Moyenne		Ecart type
	Statistique	Statistique	Erreur std	Statistique
q1	50	3,76	,126	,894
q2	50	3,78	,160	1,130
q3	50	3,60	,131	,926
q4	50	3,70	,132	,931
q5	50	3,84	,116	,817
q6	50	3,42	,137	,971
q7	50	3,80	,125	,881
q8	50	3,66	,142	1,002
q9	50	3,50	,125	,886
q10	50	3,66	,093	,658
q11	50	3,86	,143	1,010
q12	50	3,86	,131	,926
q13	50	3,62	,145	1,028
q14	50	3,72	,125	,882
q15	50	3,96	,103	,727
q16	50	4,12	,113	,799
q17	50	3,76	,123	,870
q18	50	3,68	,119	,844
q19	50	3,50	,160	1,129

q20	50	3,48	,141	,995
q21	50	3,54	,125	,885
q22	50	3,96	,114	,807
q23	50	3,62	,137	,967
q24	50	3,64	,156	1,102
q25	50	3,60	,151	1,069
q26	50	3,52	,165	1,165
q27	50	3,14	,162	1,143
q28	50	3,22	,167	1,183
q29	50	2,98	,155	1,097
q30	50	3,56	,152	1,072
q31	50	3,34	,150	1,062
q32	50	3,26	,130	,922
q33	50	4,50	,557	3,940
N valide (listwise)	50			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (06): معامل الارتباط Pearson بين توافر مبادئ الحوكمة وانتشار الفساد الإداري والمالي

Corrélations

		T	W
T	Corrélation de Pearson	1	,078
	Sig. (bilatérale)		,590
	N	50	50
W	Corrélation de Pearson	,078	1
	Sig. (bilatérale)	,590	
	N	50	50

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (07): العلاقة بين الحوكمة والفساد الإداري والمالي باستعمال ANOVA

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,052	1	,052	,294	,590[b]
	Résidu	8,438	48	,176		
	Total	8,490	49			

a. Variable dépendante : T

b. Valeurs prédites : (constantes), w

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (08): المعاملات المتعلقة بنموذج الانحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,860	1,143		2,503	,016
	T	,166	,306	,078	,542	,590

a. Variable dépendante : w

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (09): معامل التحديد للعلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,583[a]	,339	,326	,872

a. Valeurs prédites : (constantes), w

b. Variable dépendante : q31

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الملحق رقم (10):العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأطر الأخلاقية

Corrélations

		T	q31
T	Corrélation de Pearson	1	,071
	Sig. (bilatérale)		,626
	N	50	50
q31	Corrélation de Pearson	,071	1
	Sig. (bilatérale)	,626	
	N	50	50

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.